الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد وتسيير مؤسسة

برامج الدعم الحكومي ودورها في ترقية القطاع الفلاحي بالجزائر
دراسة تحليلية مع التركيز على حالة ولاية الوادي (2009-2024)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بله باسي زكريا

إعداد الطلبتان:

حساسة يامنة

نيد حواء

لجنة المناقشة:

د .شليق عبد الجليل	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د .بله باسي زكرياء.	أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
د .ناجية صالحي	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2024/2023

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد آنا الليل وأطراف النهار هو العلي القهار ، الأول والآخر والظاهر والباطن ،الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى ، وأغدق علينا برزقه الذي لا ينفى ، وأنار دروبنا ، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ ارسل فينا عبده ورسوله محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

الحمد لله والشكر كله ان وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع.

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكره الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذين المشرفين : **بلعباسي زكريا و طير عبد الحق** على ارشادهما وتوجيههما اللذان لم يبخلا بها علينا .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء لكل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب او بعيد.

كما لا ننسى أن نشكر طاقم مديرية المصالح الفلاحية على ما قدموه لنا من يد العون.

اهداء

الحمد لله وكفا والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لنتمم هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه وثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

اهديه الى من علمني حرفا في هذه الدنيا ووضعني في الامام وربياني وارشدني الى الصواب اطال الله في عمره.

والدي العزيز

الى أعز انسانة في حياتي والى نبع الحنان التي انارت دربي بنصائحها وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة ،

ومنحتني القوة والعزيمة وعلمتني الصبر والاجتهاد اطال الله في عمرها.

امي

الى من ساندني في مواصلة مسيرتي الدراسية الى قرة عيني: زوجي رعاه الله

الى فلذات اكبدي ميسرة، محمد براء، سيدره حفظهم الله ورعاهم.

الى سندي في هذه الحياة اخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

الى امي الثانية ربي يحفظها ويطيل الله في عمرها: والدة زوجي

إلى من كانوا أوفياء معي زميلات وزملاء العمل

وإلى كل من أمد لي يدا العون للانجاز بحثي هذا ليرقى الى المستوى المطلوب انشاء الله

حساسنة يامنة

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه وثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

أهدي عملي المتواضع الى من وضعني في الامام وربياني وعلمني الصواب ، الذي وافته المنية وأنا على مقاعد الدراسة تغمد روحه برحمته الواسعة

شكرا والدي

الى منبع الحنان الذي لا ينضب الى من عملتي وهن على وهن والى التي سهرت الليالي لتطيب نومي حفظها الله واطال الله في عمرها

امي الغالية

الى سندي في الحياة اخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

الى من كانوا أوفياء معي زملائي وزميلات

والى كل من مد لي يد العون لانجاز بحثي هذا ليرقى الى مستوى المطلوب شكرا

نيد حواء

الملخص

لعب القطاع الفلاحي دورا مهما و فعالا في رفع عجلة التنمية الاقتصادية فني معظم دول العالم من خلال امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وتوفير المواد الخام للقطاعات الأخرى لمزاولة نشاطاتها ومن بين هذه الدول الجزائر ، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من الموارد الطبيعية ومقومات بشرية وبإتباع استراتيجيات معينة ، أهلته بأن يحقق الزيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه ، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ولقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبرى للقطاع الفلاحي ، وهذا برسم خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن الغذائي ، وهذا بتخصيص أغلفة مالية ضخمة موزعة على جملة من البرامج التي تهدف للخدمة هذا القطاع ، وقد أظهرت نتائج البحث بأن القطاع الفلاحي لا يزال يعاني عجزا بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لدفع عجلة النمو الاقتصادي بصفة عامة والفلاحي بصفة خاصة ، وذلك لعدم الاستغلال الأمثل للمواد الفلاحية وضعف تقنيات الإنتاج في القطاع الفلاحي ، ونقص العمالة ضمن مقارنتها مع باقي القطاعات.

وسنحاول من خلال هذا البحث والمعطيات التي لدينا ، واستخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظواهر الاقتصادية والمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة ووقائعها التاريخية من خلال دراسة بحثنا والتي تمثلت في دراسة برامج الدعم الحكومي ودورها في ترقية القطاع الفلاحي بالجزائر بالإشارة إلى واقع القطاع الفلاحي بولاية الوادي.

الكلمات المفتاحية :القطاع الفلاحي، برامج الدعم الفلاحي، صناديق الدعم الفلاحي

Résumé

Le secteur agricole a joué un rôle important et efficace dans la montée en puissance du développement économique dans la plupart des pays du monde en absorbant une grande partie de la main-d'œuvre, en atteignant l'autosuffisance alimentaire et en fournissant des matières premières aux autres secteurs pour mener à bien leurs activités. Parmi ces pays se trouve l'Algérie, grâce aux ressources naturelles et aux composantes dont dispose le secteur, les ressources humaines, en suivant certaines stratégies, les ont qualifiés pour atteindre une augmentation du produit intérieur brut et de sa part par habitant, et pour augmenter les taux de croissance. dans divers secteurs et activités économiques.

Le gouvernement algérien a attaché une grande importance au secteur agricole, en élaborant un plan pratique à travers lequel il vise à atteindre l'équilibre nutritionnel, et ce en allouant d'énormes fonds financiers répartis entre un certain nombre de programmes qui visent à servir ce secteur. les recherches ont montré que le secteur agricole souffre toujours d'un déficit malgré les réformes adoptées par l'Algérie pour faire progresser la croissance économique en général et la croissance agricole en particulier, en raison du manque d'exploitation optimale des matières agricoles, de la faiblesse des techniques de production du secteur agricole , et des pénuries de main-d’œuvre par rapport à d’autres secteurs.

Nous tenterons, à travers cette recherche et les données dont nous disposons, et notre utilisation de l'approche descriptive et analytique pour décrire et analyser les phénomènes économiques et de l'approche historique pour retracer le phénomène et ses faits historiques à travers l'étude de notre recherche, qui a consisté d'étudier les programmes de soutien du gouvernement et leur rôle dans la promotion du secteur agricole en Algérie, en référence à la réalité du secteur agricole dans l'État d'El Oued.

Mots-clés : secteur agricole, programmes de soutien à l'agriculture, fonds de soutien à l'agriculture

فہرس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الاشكال	IV
فهرس الجداول	V
قائمة المختصرات	VI
المقدمة	1
الفصل الأول :الادبيات النظرية والدراسات السابقة ومناقشتها	
تمهيد	5
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي الفلاحي	6
المطلب الأول : ماهية الدعم الحكومي الفلاحي	6
أولا : مفهوم الدعم الحكومي	6
ثانيا : مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي	7
ثالثا : اهداف الدعم الحكومي الفلاحي	8
رابعا : طرق اجراء الدعم الحكومي الفلاحي	9
المطلب الثاني : اشكال وأنواع الدعم الحكومي الفلاحي	9
أولا : اشكال الدعم الحكومي الفلاحي	9
ثانيا : أنواع الدعم الحكومي الفلاحي	10
المطلب الثالث : قنوات ومؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي	13
أولا: قنوات الدعم الحكومي الفلاحي	13
ثانيا : مؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي	14
المبحث الثاني : القطاع الفلاحي في الجزائر	16
المطلب الأول : ماهية القطاع الفلاحي	16
أولا : تعريف القطاع لفلاحي	16
ثانيا : أهمية القطاع الفلاحي	17

ثالثا : مقومات القطاع الفلاحي	**19**
رابعا : عوامل تنمية القطاع الفلاحي	**21**
المطلب الثاني : معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	**24**
أولا : العوائق الطبيعية	**24**
ثانيا : العوائق البشرية	**25**
ثالثا : العوائق التاريخية والاجتماعية	**26**
رابعا : العوائق التقنية	**26**
خامسا : مشاكل أخرى	**26**
المطلب الثالث : تطوير ومعالجة القطاع الفلاحي الجزائري	**27**
المبحث الثالث : الدراسات السابقة ومناقشتها	**28**
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	**28**
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**31**
المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية	**32**
أولا : من حيث المنهج	**33**
ثانيا : دراسة من حيث مكان الدراسة والمتغيرات	**33**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني : الدعم الحكومي وترقية القطاع الفلاحي	
تمهيد	**35**
المبحث الأول : برامج الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي الجزائري	**36**
المطلب الأول : الدعم الفلاحي ضمن برامج الاصلاح الحديثة 2000-2019	**36**
أولا : المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA	**36**
ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	**44**
ثالثا : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	**44**
رابعا : المخطط الخماسي 2015-2019	**46**
خامسا : ترقية النشاط الفلاحي على ضوء مخرجات ندرة الإنعاش اقتصادي أوت 2020	**48**

سادسا : خارطة الطريق : التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024)	**50**
سابعا : العوامل الواجب توفرها لنجاح برامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي	**50**
المبحث الثاني : واقع القطاع الفلاحي بولاية الوادي	**52**
المطلب الأول : التعريف بولاية الوادي وإمكانياتها الفلاحية	**52**
أولا : تعريفها	**52**
ثانيا : الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي	**52**
المطلب الثاني : طرق الدعم الحكومي الموجهة للفلاحة لولاية الوادي	**56**
أولا : برامج الدعم المالي الفلاحي **FNDIA/FNDA/**	**56**
ثانيا : الدعم التقني	**58**
المطلب الثالث : أثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة في ولاية الوادي	**60**
أولا : تطور المساحات الفلاحية واليد العاملة	**60**
ثانيا : تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	**64**
ثالثا : مساهمة الفلاحة في تطوير الاقتصاد الوطني	**69**
خلاصة الفصل	**74**
الخاتمة	**75**
قائمة المصادر والمراجع	**78**

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف الدعم الحكومي الفلاحي	8
02	أهمية القطاع الفلاحي	18
03	خريطة المجال الفلاحي الجزائري	22
04	أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	25
05	يوضح البرامج الفلاحية التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	38
06	يوضح أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	42
07	يمثل ركائز التجديد الفلاحي والريفي ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014	45
08	يوضح ركائز البرنامج الخماسي (2015-2019)	76
09	خريطة الموقع الجغرافي لولاية الوادي	53
10	أنظمة الري بولاية الوادي 2020-2021	55
11	مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة SAT	61
12	المساحة الفلاحية المستغلة SAU	62
13	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي (2009-2018)	63
14	تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2009 – 2019)	65

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إحصائيات الموارد المائية في القطاع الفلاحي	19
02	توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر	21
03	الأراضي الزراعية وقدرات القطاع الفلاحي 2021	23
04	يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر	25
05	برنامج الإنعاش الاقتصادي – التصريحات المالية حسب النشاط	43
06	المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2005-2009	44
07	المخزون المائي المتواجد بولاية الوادي	55
08	العمليات المنجزة في اطار الدعم الفلاحي (2000-2018)	57
09	تطور المساحة الفلاحية لولاية الوادي من (2014-2023)	61
10	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي 2009-2018	63
11	تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2009-2019)	65
12	تطوير المحاصيل الفلاحية خلال المواسم بولاية الوادي و تصنيفها وطنيا	68
13	نسبة الإكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة (2016-2018)	69
14	نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول البطاطا حلال الفترة (2016-2018)	70
15	المنتجات الفلاحية المراقبة والموجهة للتصدير لولاية الوادي (2019-2024) بالنسبة للسنة 2024 موقوفة مارس 2024	71

قائمة المختصرات

المختصرات	معاني المختصرات باللغة العربية
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
SAT	المساحة الفلاحية الكلية
SAU	المساحة الفلاحية المستغلة
FNDIA	الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول بشقيه النباتي والحيواني لكونه السبب الرئيسي والمهم في تنويع الاقتصاد الوطني ومن خلاله يتم تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي ،وكذا احداث التوازن الاجتماعي ودفع عجلة التنمية للبلد ، بالإضافة الى اشباع الحاجات المتزايدة للإفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية وامتصاص عدد كبير من القوة العاملة ، كونه يساهم في الدخل القومي والوطني بعد قطاع المحروقات ،كما يساهم في إنعاش التجارة داخليا وخارجيا ويجلب العملة الصعبة ،بفعل ما يتميز به من خصائص اندماجية وترابطية ، أمامية وخلفية على بقية القطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى.

إلا أنه يواجه تحديات كثيرة منها تأثر المنتجات الفلاحية بعوامل خارجة عن إرادة الفلاح وقلة الأراضي الصالحة لزراعة مقارنة مع المساحة الكلية للبلاد ،ما نتج عنه ضعف الإنتاجية ، وتذليلا لهذه الصعوبات وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة ،ومواجهة الطلب المحلى المتزايد على المنتجات الفلاحية ،دفع الحكومات الجزائرية الى انتهاج سياسات وبرامج تحفز القطاع من خلال الدعم اللازم والمتاح ، لضمان سيرورة عمل القطاع الفلاحي بكفاءة وفعالية أكثر.

أولا : إشكالية الدراسة

ومن هنا انطلقت إشكالية هذه الدراسة والتي تمحورت حول دور الدعم الحكومي غي ترقية قطاع الفلاحي وقد تمت صياغتها على النحو التالي :

ما هو أثر الدعم الحكومي ودوره في ترقية القطاع الفلاحي

ثانيا : الأسئلة الفرعية

ينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هو الدعم الحكومي الفلاحي ؟
- ✓ ما هو واقع الفلاحة في الجزائر ؟
- ✓ ما هي المساهمات المقدمة من طرف الحكومة في تحسين وتطوير الفلاحة ؟
- ✓ ما هو تأثير الدعم الحكومي وترقيته للقطاع الفلاحي بولاية الوادي ؟

ثالثا : فرضيات الدراسة

لمعالجة التساؤلات السابقة قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي :

الفرضية الاولى : الدعم الحكومي الفلاحي مساهمة مالية مقدمة من قبل الحكومة للفلاحين بغية تحقيق منفعة ، وكذا تخفيف الأعباء وزيادة الانتاجية.

الفرضية الثانية : خضوع القطاع الفلاحي لعدة إصلاحات وبرامج تنموية تتبعها الدولة منذ الاستقلال من أجل ترقية هذا القطاع.

الفرضيات الثالثة : لسياسات الدعم الحكومي اثر في تحسين عوامل الانتاج وتطوير الانتاجية للقطاع الفلاحي بولاية الوادي.

رابعا : أسباب اختيار الموضوع

من بين أسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع :

- ✓ الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع.
- ✓ يعتبر هذا القطاع بديل لقطاع المحروقات باعتباره ثروة متجددة.
- ✓ القيمة العلمية لموضوع الدعم الحكومي ومدى تأثيره على القطاع الفلاحي.
- ✓ معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاع الفلاحي وتسطير جملة من البرامج التي تعزز نقاط القوة وتعالج نقاط الضعف قصد تطوير وتنميته.
- ✓ قلة الدراسات المتناولة بالمركز الجامعي حول الفلاحة خاصة ولاية الوادي.

خامسا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في سعي الدولة الجزائرية لإتباع السياسات التي تساعدها على اصلاح القطاع الزراعي، حيث وفرت كافة الوسائل المادية والمعنوية من اجل دعم الاستثمار الفلاحي وطنيا وخاصة بالمناطق الفلاحية ، وذلك من خلال تقدير الكمي لأثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي ، وتعدد البرامج والإجراءات التحفيزية من طرف الحكومة لتأهيل القطاع الفلاحي ، كذلك الاهتمام الكبير الذي فرضته الفلاحة في مختلف جوانبها على جميع الاصعدة .

سادسا : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان :

- ✓ إبراز دور الدعم الحكومي وأثره على القطاع الفلاحي في الجزائر .
- ✓ تقييم اهم الإصلاحات التي مست بالقطاع الفلاحي وخاصة فيما يتعلق بالدعم.
- ✓ معرفة العلاقة بين الدعم الحكومي والإنتاج الفلاحي ومشاكل دعم الفلاحة بالجزائر عامة وبولاية الوادي خاصة.

سابعا : حدود الدراسة

يمكن تقديم حدود الدراسة من الجوانب التالية :

- ✓ الحدود المكانية :شملت الدراسة حالة القطاع الفلاحي في الجزائر بالإشارة للولاية الوادي.
- ✓ الحدود الزمنية :تتمثل في دراسة اثر الدعم الحكومي ومساهمته في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر بالإشارة الى ولاية الوادي لأجل اظهار سياسة الدعم الحكومي ومدى نجا عتها على القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2010-2024.
- ✓ الحدود الموضوعية :الكشف عن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات في كل الجانبين الدعم الحكومي والقطاع الفلاحي على التوالي في إطار الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي الجزائر بالإشارة للولاية الوادي.

ثامنا : المنهج المتبع في الدراسة

إن المعالجة السليمة للإشكالية الموضوعة للنقاش تتطلب اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على فهم الدقيق للمشكلة لتحليلها للوصول الى نتائج دقيقة خاصة في توضيح وتحليل دور الدعم الحكومي في مساهمة وترقية القطاع الفلاحي .

أما فيما يخص أدوات التحليل فإننا اعتمدنا على مجموعة من الكتب والمقالات والملتقيات والمؤتمرات العلمية ورسائل الماجستير والماستر ، أطروحات دكتوراه ، المواقع الرسمية المعتمدة من الإنترنت .

تاسعا : صعوبات الدراسة

لايخفى على كل متتبع للبحوث العلمية والدراسات الجامعية وغيرها ان كل عمل لابد له من صعوبات تواجهه، وعملنا هذا المتواضع المت به عدة صعوبات ، وبعون الله وتوفيقه تمكنا من اجتيازها بنصائح المشرف ، ومن بين هذه الصعوبات :

- ✓ نقص في المراجع التي تناولت موضوع قطاع الفلاحة خاصة بولاية الوادي.
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات الخاصة بالقطاع الفلاحي بولاية الوادي.
- ✓ تضارب في الاحصائيات والبيانات القطاع الفلاحي بالوادي خاصة الفترة مابين 2019-2021 بسبب الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد بسبب تفشي وباء كورونا.

عاشرا : تقسيمات الدراسة

من أجل دراسة الموضوع تم تقسيم الدراسة الى فصلين ، حيث تناول الفصل الأول الادبيات النظرية والدراسات السابقة ومناقشتها ، مع احتواء الفصل الى ثلاث مباحث ، خصص المبحث الأول منها لدراسة الاطار المفاهيمي لدعم

الحكومي المختلفة، أما المبحث الثاني فخصص بالقطاع الفلاحي بالجزائر ، اما المبحث الثالث فيتضمن الدراسات السابقة ومناقشتها.

أما الفصل الثاني يتناول الدعم الحكومي وترقية قطاع الفلاحي ، والذي يضم على مبحثين خصص الأول لبرامج الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي الجزائري ، وأما المبحث الثاني فخصص لدراسة واقع القطاع الفلاحي بولاية الوادي.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ومناقشتها

تمهيد

تعتبر الفلاحة الجزء الأكبر والمهم من القطاع الفلاحي في معظم الدول السائرة في طريق النمو هذا نظرا للدور المهم الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية وتلبية حاجيات الافراد وتحقيق الأمن الغذائي ،الأمر الذي يمثل تحدي وعائق امام الدول النامية خاصة ، زيادة على ذلك فالفلاحة من بين القطاعات التي تستوعب نسب عالية من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول ، كما أن الموارد الطبيعية التي تزخر بها الصحراء توحي الى إمكانية تطوير الفلاحة بشكل اكبر في ظل توفير الدولة لكل الوسائل والإمكانيات الضرورية ،وتعد سياسة الدعم الحكومي الفلاحي إحدى تلك الوسائل، فالجزائر سعت منذ الاستقلال الى يومنا هذا، بوضع عدة برامج وسياسات للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره عن طريق تحفيز في الإستثمار الفلاحي من خلال الدعم . وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي الفلاحي

المبحث الثاني : القطاع الفلاحي بالجزائر

المبحث الثالث : الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للدعم الحكومي الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس والمهم في اقتصاديات دول العالم ، نظرا للعلاقة التي تربطه بالقطاعات الأخرى والذي يؤثر ويتأثر ، وهذا ما يجعله يحظى بالدعم من طرف الدولة وفق إجراءات وأشكال عديدة.

المطلب الأول : ماهية الدعم الحكومي الفلاحي

تعمل الحكومات في اطار تنفيذ البرامج السياسية الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية [1]، ومن خلال هذا المطلب نهدف الى تحديد مفهوم الدعم احكومي الفلاحي من خلال استعراض تعارف مختلفة لمفكرين واقتصاديين ، وهذا بعد تحديد مفهوم الدعم الحكومي .

الفرع الأول : مفهوم الدعم الحكومي

للدعم الحكومي العديد من التعاريف نذكر منها :

يعرف انه :عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها الحكومة المركزية للمجالس المحلية لمساعدتها على تغطية القليل من نفقاتها ، وتختلف وتتفاوت مقدارها حسب كل دولة[2].

كما يعرف أنه : مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو الهيئة العامة تتحقق منها فائدة او مصلحة لمن يحصل عليها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ، والتي تقدم بشكل نقدي او عيني للمنتجين والمستهلكين من قطاع الخاص ولا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله.[3]

وعرفته المنظمة العالمية للتجارة على انه : مجموعة من التحويلات المالية من الحكومة الى قطاع اقتصادي معين قصد مساعدته على تحسين مردو ديته او لشركة وطنية او خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج او الخدمة على مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن [4].

أما البنك الدولي فيعرفه كمايلي : أنه كل تلك الإعانات المالية والمنح والمنافع الاجتماعية الأخرى ، وجميع التحويلات غير المعوضة وغير قابلة للسداد على الحسابات الجارية المقدمة لمؤسسات عامة وخاصة[5].

---

[1] –مريم زغلامي،"آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي تطويره في الجزائر –دراسة حالة تبسة –"،مجلة البديل الاقتصادي ،العدد 7،الجزائر ،ص 54

[2] – فؤاد غضبان ، "التنمية المحلية ممارسون وفاعلون" ،الطبعة 01 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2015 ،ص75

[3] –البشير عمارة ،"سياسة الدعم الحكومي في الجزائر" ،مجلة نور للدراسات الاقتصادية ،المجلد 5،العدد 02 ،الجزائر ، 2019 ،ص 61

[4] –سي محمد كمال ، "تقديرات اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر "، دفاتر MECAS ،المجلد 15 ، العدد 02 ،الجزائر ،2019 ،ص :147.

[5] –ندى الدايخ ،هند نوري ،" دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية دراسة حالة الجزائر –ولاية الوادي – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة مميلة ،2023 ،ص8.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل : وهو ان الدعم الحكومي هو مساهمة مالية تقدمها الدولة للمستهلكين او المنتجين قصد اشباع الاحتياجات العامة للأفراد والقطاعات بغية تشجيعهم على الاستثمار للتخفيف من تكاليف المعيشة.

الفرع الثاني : مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي

لفهم معاني الدعم الفلاحي بصورة اكثر نتطرق الى التعاريف التالية:

يعرف على انه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الفلاحة وتحسين دخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم[1].

كما يعرف بأنه مساهمة مالية دولية التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة لتشجيع الفلاحين على استثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.[2]

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الاجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين ، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة والتي تريد دخول الفلاحين وتخفض تكاليف انتاجهم وبغض النظر عن أهدافهم او تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة او الاستهلاك المنتجات الفلاحية[3].

أما منظمة التجارة العالمية فعرفته على أنه : عبارة عن مبلغ من المال الممنوح من الأموال العامة ، قصد مساعدة القطاع الفلاحي على استعادة توازنه واستقراره من اجل الحفاظ على أسعار السلع والخدمات الفلاحية المنخفضة.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف إجرائي ان الدعم الفلاحي هو عبارة عن إعانة مالية تقدم من طرف الحكومة مباشرة للفلاحين وشركات الاعمال الفلاحية ، لزيادة دخلهم وتخفيض تكاليف إنتاجهم بغية الحفاظ على أسعار السلع والخدمات الفلاحية.

[1]–سي محمد كمال ، مرجع سبق ذكره ،ص :147.

[2]–رابحي بو عبد الله ، الفلاحة كرهان لتحقيق وإحداث التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر للفترة 2000–2017 أنموذجا –المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية ، المجلد 12 ، الجزائر، 2021 ،ص86

[3]–زكرياء جرفي، "أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة–الجزائر، 2019–2020، ص: 84.

الفرع الثالث : أهداف الدعم الحكومي الفلاحي

للدعم الفلاحي العديد من الأهداف نستعرضها فيما يلي :

الشكل (01) : أهداف الدعم الحكومي الفلاحي

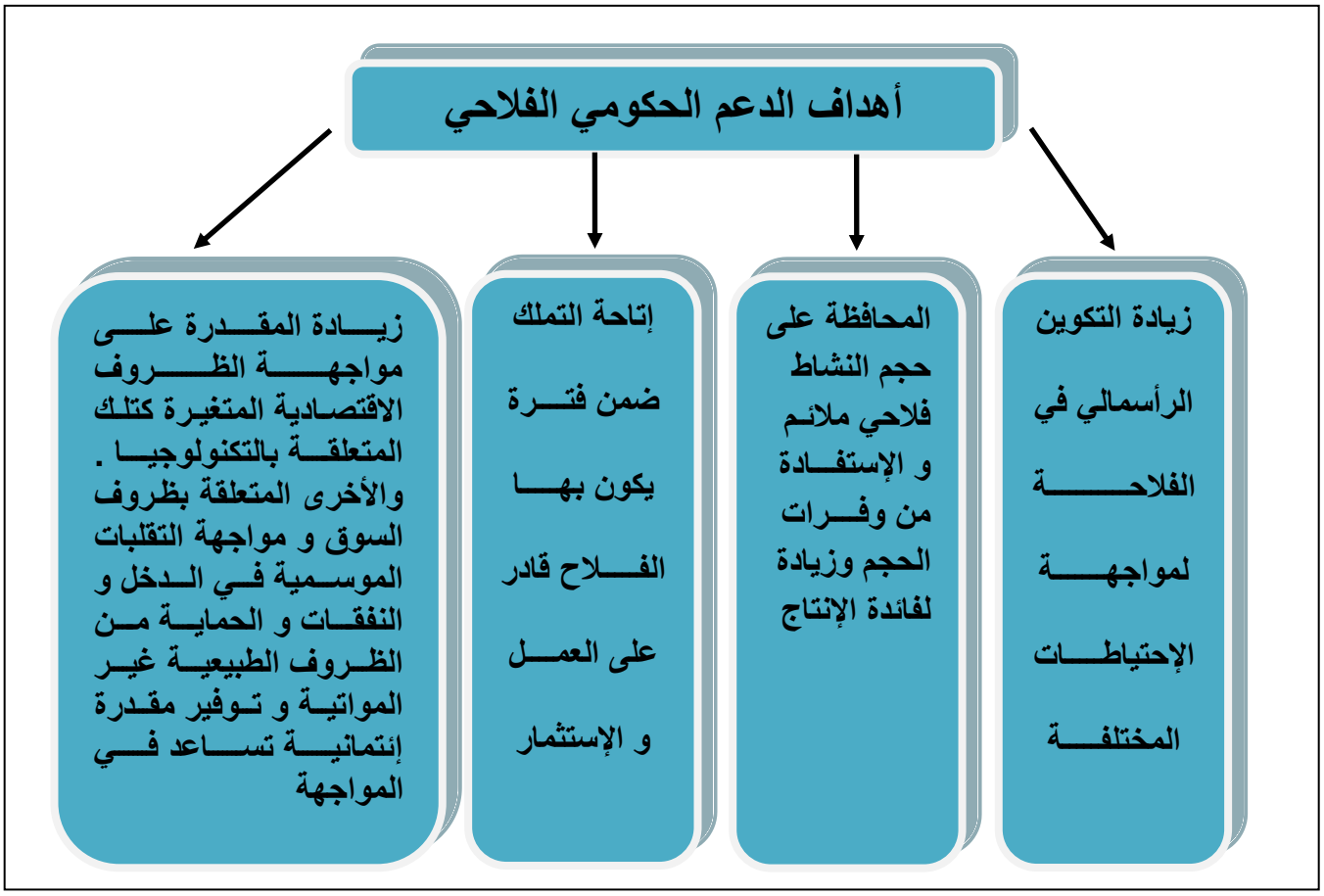

المصدر: ندى الدايخ وهند النوري، "دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية" ، (دراسة حالة الجزائر –ولاية الوادي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم تسيير تخصص أدارة مالية –جامعة ميلة الجزائر ، 2022- 2023.

الفرع الرابع : طرق اجراء الدعم الحكومي الفلاحي

تتمثل في مايلي [1]:

1- الإجراءات بالمساهمة المؤقتة :

هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجال ، وهنا تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقروض يوزع على عدة مناطق حسب المجالات الاستثمارية (عتاد سقي، استصلاح الأراضي الفلاحية ...) بحيث يحول ألى اللجنة المكلفة بالقرض ، حيث يتم التحصيل على القرض بجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل.

2- إجراءات التمويل بالمساهمة النهائية :

هي قروض مدعمة من قبل الدولة ، وهذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة ودفع عجلة التنمية ألى الأمام ، ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه المؤسسات لضخامتها وتكاليفها كبر ومشاغلها ،مثل أشغال الري الكبرى كالسدود والبحوث العلمية أو قضية استصلاح الجنوب (الأراضي الصحراوية) فكل هذه المؤسسات تقع على عاتق الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانيات الدولة.

المطلب الثاني : أشكال وأنواع الدعم الحكومي الفلاحي

يأخذ الدعم الفلاحي عدة أنواع وأشكال مختلفة يطبقها وفق إجراءات متعددة ، من أجل استقرار إقتصادي لخلق تكامل بين مختلف القطاعات.

الفرع الأول : أشكال الدعم الحكومي الفلاحي

تتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات سياسة الدعم الفلاحي بأشكاله المختلفة والتي تطبق بوسائل متعددة تتحدد وفق الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي يمكن تمييزها بأربعة أشكال كمايلي [2] :

1- الدعم المخصص للغذاء وللسلع الاستهلاكية الأخرى :

ويمثل هذا الدعم انفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة ،ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعار العالمية ، وكذلك بيع السلع المنتجة محليا بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية الأساسية كالقمح والطحين وغيرها.

[1] -جمعية المهندسين مقال متاح على الرابط : http://alfssosiation-biogspot.com:2012:10blog-post-9277-html le 13/02/2023, a 22:47

[2] -محمد عبد الكريم منهل العقيدي ، "سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الإنظمام الى المنظمة العالمية" ، دراسة قطرية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بغداد ، العراق ، 2008 ،ص:7 .

2- الدعم المخصص للمدخلات الفلاحية والسلع الوسيطة الأخرى :

وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المدخلات الفلاحية مثل الأسمدة الكيمياوية والأعلاف والأدوية البيطرية والمبيدات وغيرها ، كما تتحمل الدولة مبلغ الدعم الخاص بالسلع الوسطية التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- الدعم الخاص بأسعار الصرف و الضرائب :

وهذا الشكل من الاشكال الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة ، و تتحصل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الفلاحي ، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة التي تحتاج إلى تشجيع من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاص بكل دولة.

4- الدعم الخاص بضبط الأسعار و السيطرة عليها :

لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانيات الدولة ، و يتمثل في بيع السلع بأسعار مخفضة و قد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسطية تنتجها شركات القطاع العام و تجبر على بيعها بأسعار أقل كثير من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة .

الفرع الثاني : أنواع الدعم الحكومي الفلاحي

يهدف الدعم الفلاحي بصفة عامة إلى رفع الإنتاج و الإنتاجية من خلال مجموعة من الوسائل المناسبة ويمكن تقسيم الدعم الفلاحي ، و الذي يعبر عن تخل الدولة في القطاع الفلاحي إلى معيارين :

1- من حيث الحيز الجغرافي :

يقسم الدعم الفلاحي إلى قسمين وفق هذا المعيار ألا وهما الدعم المحلي و الذي يهدف من خلاله إلى تحقيق فائض في الإنتاج ، أما دعم التصدير فهو يهدف إلى البحث في سبيل تصريف الفائض الإنتاجي خارج حدود الدولة.

وفيما يلي شرح تفصيلي لهما :

أ- **الدعم المحلي** : يعتبر من أكثر العناصر تأثيرا على التجارة الفلاحية الدولية ، و الذي يمثل مجموع الإعانات المالية و المادية المقدم لدعم المنتجات الفلاحية أو تقديم الخدمات أو مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها مدعم مرتبط بكميات الإنتاج ، أو تقديم منح أو قروض أو مساهمات مدعومة للمشاريع أو امتيازات ضريبية وغيرها من تحفيز الذي يهدف إلى رفع الإنتاج[1].

[1]-المنظمة العالمية للتنمية الزراعية ، "دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية" ، الخرطوم ،2009 ،ص: 12.

ب- **الدعم الصادرات** : هو شكل من الأشكال سياسيات الدعم التي تنتهجها مختلف الحكومات و خاصة الدول المتقدمة لحصول فائض إنتاجي لديها ، حيث تعمل على تشجيع تصدير منتجات فلاحيه ومن بين الأشكال التي تتخذها سياسات دعم الصادرات الفلاحية ما يلي[1] :

- ✓ الدعم المالي المباشر الذي تقدمه الحكومات أو هيئاتها يكون مرتبطا بالأداء التصديري لشركة أو صناعة أو منتجي أحد المنتجات الفلاحية .
- ✓ البيع أو التخلص بغرض التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الفلاحية بسعر يقل عن السعر الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من قبل المضطرين في الأسواق المالية .
- ✓ تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الفلاحية بما في ذلك تكاليف المناوبة و التحسين و تكاليف التجهيز الأخرى .
- ✓ رسوم النقل و الشحن على شاحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.

2- من حيث التدخل :

يقسم الدعم الفلاحي وفق هذا المعيار إلى قسمين وهما الدعم المباشر الذي يؤثر في الإنتاج بطريقة مباشرة وبالتالي في الكم و النوع ، أما الدعم الغير مباشر فهو يؤثر في عملية الإنتاجية بطريقة غير مباشرة يعني بالخدمات المساندة للإنتاج.

أ- **الدعم الفلاحي المباشر** : يعتمد هذا النوع من الدعم الفلاحي في توجيه مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط ، حيث تصل تلك الإعانات بطريقة مباشرة للفلاح وقد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية ، و مادية و أحدث التكنولوجيان و غيرها من طرق الدعم المباشر[2].

ومن بين الأساليب التي يتخذها الدعم الفلاحي المباشر مايلي :

- ✓ دعم التمويل : يعتبر هذا البند من أبرز بنود الدعم الفلاحي المقدمة من قبل الحكومة حيث يعتمد على آليتين أساسيتين و هما (دعم أسعار الفائدة و مسح الديون) حيث تخصص أغلبية دول العالم مهما كانت درجة تطورها جزء كبير من الإعتمادات المالية من أجل تغطية هذا الدعم ، إذ ينحصر النوع الأول في إرغام المؤسسات المالية العمومية و الخاصة النشطة في القطاع الفلاحي إلى توسيع استثماراتها داخل هذا القطاع و تقديم خدمات مالية ذات امتيازات تمكن القطاع من جذب المستثمرين إليه ، أهم تلك الامتيازات في تسهيل الحصول على القروض

[1]-لخميسي لواعر، "دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة ولايتي ام البواقي وخنشلة فترة 2000-2016 "، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تخصص دراسات مالية ، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية ، الجزائر ،2018-2019 ص 69-70.

[2]-سفيان عمران، "ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر ، 2014-2015، ص : 131.

المختلفة لضمانات منخفضة و بأسعار فائدة شبه معدومة ، حيث تتكفل الدولة في المقابل بتغطية الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي و سعر الفائدة المدعم [1].

- ✓ دعم الأسعار : يمثل أحد أشكال الحماية التي تنتجها معظم الدول ، و الذي يمثل في وضع وسائل تسمح بالوصول إلى سعر.
- ✓ المستهدف من طرف الدولة : وهي عبارة عن استجابة للتقلبات التي تتميز بها أغلب الأسواق الفلاحية ، وغالبا ما ينتج عن عدم الاستقرار في الأسعار أثار مهمة سواء اقتصادية (على المستوى الجزئي و على المستوى الكلي) ، بالإضافة على الآثار الاجتماعية . هذا التدخل هو غالبا مرتبط بإدارة سياسية للوصول إلى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية : الأمن الغذائي ، التنمية الريفية ، هي أيضا لضمان مستوى من السعر من طرف الدولة أو ما يطلق عليه السعر المؤسساتي في بداية الموسم ، انطلاقا من هذا السعر يستطيع الفلاحون أن يتنبئون بإنتاجهم السنوي و هو ما يضمن لهم التحصيل في الوقت من بيع منتجاتهم[2].

ب- **الدعم الفلاحي غير المباشر** : يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي ، و تعتبر مهمة نظرا لدوره التكاملي مع سياسة الدعم المباشرة ، في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر ، و إنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها و استخدامها [3].

من أهم هذه الخدمات مايلي :

- ✓ دعم الإرشاد الفلاحي : يشكل الإرشاد ركنا هاما و أساسيا لدعم و تطوير العمليات الفلاحية ، ورفع الكفاءة الإنتاجية و الاقتصادية للمنتجات الفلاحية و يمكن لهذه أن تحسن من مهارات الإدارية للفلاحين وتوجيههم للوصول على تحقيق كفاءة الإنتاج ، ويهدف الإرشاد الفلاحي من خلال برامجه الإرشادية التعليمية لتحقيق الأمن الغذائي الذي يستهدف صالح كل أفراد المجتمع خصوصا الفقراء [4].
- ✓ دعم خدمات التأمين : يتعرض النشاط الفلاحي لعدة مخاطر مما جعل دول العالم تعمل على توفير خدمات لتأمين الفلاحة التي قد تصيب المحاصيل الفلاحية ، لتعويض الفلاحين من الخسائر المحتملة مما يساعد الفلاحين على

[1]–زاوي بومدين، "التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة معسكر، الجزائر ، 2015-2016 ، ص : 104.

[2]–مولاي علي هواري، "الفلاحة الدعم النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص : 40.

[3]–بن الحبيب طه ، "أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر" ، دراسة حالة منتوج القمح ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011-2012 ، ص : 32.

[4]–مصطفى عبد الحميد أبو العنين، وأبو مسلم علي شحاتة، أبو زيد القرقاري، "تقييم دور الإرشاد الزراعي في مواجهة المخاطر الزراعية من وجهة نظر الزراع بمحافظة الإسماعلية"، متاحة على الموقع الإلكتروني : http://ajas.journal.ekb.eg,consulté le 25/02/2023, à 20:00

إكمال نشاطاتهم من جديد ، وهذا من تخفيض فوائد القروض البنكية و تسهيل الخدمات المالية عليها ضد المخاطر[1].

المطلب الثالث : قنوات و مؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي

تعمل سياسة الدعم على توفير مختلف الوسائل و الطرق التي يمكن من خلالها ضمان وصول التمويل لمختلف الشرائح التي تمتهن النشاط الفلاحي، وحتى تتم هذه العملية لا بد من وجود أعوان تقوم بهذا الدور.

الفرع الأول : قنوات الدعم الحكومي الفلاحي

يتخذ الدعم الفلاحي طرق عديدة حتى يستفيد من الفلاح. وما يحدد هذه الطرق هو آليات الدعم التي تتخذه الحكومة ، فإذا ما اعتمدت على آلية دعم الأسعار مدخلات و مخرجات الإنتاج الفلاحي ففي الغالب التعاونيات الفلاحية هي من يجسد هذه الرغبة ، أما إذا كانت عن الدعم التمويل فإن المؤسسات المالية و خاصة البنوك هي قناة الأكثر إعتمادا من قبل الحكومة ، و أما إذا كان الدعم عبارة عن إعانات فإن الصناديق التي تحدثها الحكومة هي التي توفر التمويل اللازم للفلاح . ومن بين أهم هذه القنوات نجد :

1. **المؤسسات المالية** : تعمل المؤسسات المالية و بخاصة البنوك الفلاحية في الغالب على توفير مختلف الخدمات التمويلية للاقتصاد ، من خلال منح القروض متعددة الاشكال النقدية و العينية و بأسعار فائدة مختلفة .
كما أنها تنشط في نظام بنكي يعمل وفق الرغبات السياسة التي ترسمها الدولة ، و بما أن الدعم الفلاحي يعتبر إحدى سياسيات الدولة إتجاه تعزيز التمويل القطاع الفلاحي فإن البنوك مجبرة على التقيد بذلك [2].
2. **التعاونيات الفلاحية** : تعرف التعاونيات الفلاحية بأنها وحدات اجتماعية موجها نحو تحقيق أهداف محددة ، كما تخلق هذه التعاونيات القدرة على توفير المدخلات الفلاحية المطلوبة بحيث يتم إنتاج السلع في الوقت المناسب لتعزيز الإنتاجية ، وكذلك توفر سوقا مضمونا لسلع التي ينتجها الفلاحين ، فمن خلال هذه الوظيفة تعتبر التعاونيات الفلاحية كأحد أهم شركاء الحكومة في إعداد سياسة الدعم الملائمة للقطاع الفلاحي كونها أقرب و أدرى بانشغالات الفلاحين مقارنة المؤسسات المالية[3] .
3. **صناديق الدعم الحكومية** : تعد صناديق الدعم الفالحي المصدر الثاني في تمويل الإستثمار الفلاحي بعد التمويل الذاتي للفلاحين : وهي عبارة على مصاريف عامة تهدف من خلالها الدولة إلى خلق بيئة مناسبة للإستثمار داخل المزرعة ، و لقد تزايد اهتمام الحكومات بهذه الصناديق في العقود الأخيرة و خاصة لدى البلدان المنخفضة الدخل ،

[1]–سالت محمد مصطفى، "التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، كلية العلوم الدقيقة ، وعلوم الطبيعة والحياة ، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2016-2017 ، ص : 83.
[2]–لخميسي لواعر، مرجع سبق ذكره ، ص : 72.
[3]–ندى الدايخ ،هند نوري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 15.

وفيما يخص موارد هذه الصناديق فيها عبارة عن مخصصات التي تعدها الحكومة بالإضافة إلى المؤسسات المانحة في إطار المساعدات و الهيبات حيث تقوم بمنح قروض ميسرة و بدون فوائد أو منح إعانات غير قابلة للرد من قبل الفلاح كتشجيع استخدام المكننة ، بحث تساهم الدولة بنسبة معينة من ثمن شرائها أو كالإعانات التي تمنح في إطار الكوارث الطبيعية و غيرها [1].

الفرع الثاني : مؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي

تختلف مؤشرات الدعم الفلاحي باختلاف الغرض المراد قياسه فنجد أن هناك العديد منها التي تم استحداثها من قبل الباحثين المهتمين للشؤون الفلاحية على مستوى العالم و في ذلك يمكن الاستعانة بمؤشرات قياسية تقديرية، تتركز عليها بعض الهيئات والمنظمات كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونضرا لتوفر معطيات و بيانات تم إعدادها من طرف هذه المنظمة و بصفتها الأكثر استخداما لها ارتأينا إن نوجز بعض منها فيما يلي[2]:

1- **مؤشر دعم المنتجين** : تم تطوير هذا المؤشر من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لرصد واقع الدعم الفلاحي ضمن إطار إصلاح السياسات الفلاحية في بعض البلدان المتقدمة والنامية ، وهو مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من المستهلكين ومن دافعي الضرائب للمنتجين الفلاحين ، ويتم قياسه على مستوى ارض المزرعة وهو ينشأ من إجراءات السياسات التي تدعم الفلاحة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وتأثيرها على الإنتاج او الدخل .

2- **مؤشر الدعم الكلي** : وهو مؤشر للقيمة النقدية السنوية لكافة التحويلات الاجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين ، والتي تنشأ من إجراء سياسات التي تدعم قطاع الفلاحة وتضمن التحويلات للمنتجين والخدمات العامة المقدمة لقطاع الفلاحة ،تعبر النسبة المئوية لهذا المؤشر عن الدعم الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

3- **مؤشر دعم المستهلكين** :وهو عبارة عن مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي تحويلات من وإلى مستهلكي السلع الفلاحية الناشئة عن إجراءات السياسات التي تدعم الفلاحة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وانعكاساتها على استهلاك المنتجات الفلاحية.

4- **مؤشر دعم الخدمات العامة** : هو كذلك يعتبر مؤشر للقيمة النقدية السنوية المتعلقة بالفلاحة وليس للمنتجين الفرديين والتي تزود نفقات مالية لترويج عن تلك الخدمات مثل البحث والتنمية ، البنية التحتية ،التدريب وإنشاء المدارس الفلاحية وتوفير خدمات المعاينة وغيرها من الخدمات التي ترتبط بالقطاع الفلاحي .

[1]–لخميسي لواعر، مرجع سبق ذكره ، ص : 73.

[2]–علي محمد علي ، "مؤشرات الدعم الزراعي وتقديرات دعم المنتج تقديرات الدعم الكلية "، المركز الوطني لسياسات الزراعية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، 2008، ص: 2-7.

5- **مؤشر الإنفاق الحكومي** : يشمل كل المبالغ التي تمنح سنويا من قبل الحكومات وهيئاتها لتمويل القطاع الفلاحي، وهذا الأخير يعبر عن حصة الناتج المحلي الإجمالي للدولة ،ورغم أهمية القطاع الفلاحي البالغة الذي يعتبر بوابة الامن الغذائي تبقى نسبة الانفاق عليه محصورة بقيمة قليلة والتي لا تزيد في الغالب عن 10% من الميزانيات الوطنية خاصة لدى الدول النامية ، بينما تحضا القطاعات الاقتصادية الاخرى بأولوية عالية[1].

تستخدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤشرات عديدة لتقييم الدعم الفلاحي ويعتبر مؤشر دعم المنتجين ومؤشر الدعم الكلي الأكثر استخداما.

[1] ندى الدايخ ،هند نوري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 16.

المبحث الثاني : القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات الحساسة من خلال الدور الذي تلعبه في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، ونظرا لأهميته الكبيرة سعت الجزائر الى الرقى به لمواكبة التغيرات الدولية ومعالجة مختلف العقبات التي تضعف فعاليته والتعرف على اهم مميزات القطاع الفلاحي الجزائري .

المطلب الأول : ماهية القطاع الفلاحي

تمثل الفلاحة انتاجيا هاما في اقتصاديات الدول ودورا هاما في سيرورة التنمية الاقتصادية للدول .

أولا : تعريف القطاع الفلاحي

للقطاع الفلاحي العديد من التعاريف نذكر منها :

يعرف على انه : علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الارضية والبشرية في وحدات إنتاجية للإنتاج النباتي والحيواني.[1]

علم : لانها تعتمد على اجرات وقواعد معينة .

فن :لانها قائمة بشكل أساسي على المهارات الفلاح وقدرته على الابداع والابتكار في هذا المجال .

كما يعرف : هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف بشكل رئيسي الى خدمة الأرض.

وبشكل عام هي مجموعة الاعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من قبل الانسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية.[2]

ويعرف أيضا :هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد انتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية.[3]

ومن التعاريف السابقة نلخص الى أن القطاع الفلاحي هو : مجموعة من الأنشطة والمساعدات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والسياسية المتداخلة بينها ، والتي ينبغي من ورائها تحقيق تلبية واستدامة مختلف حاجات الافراد البيولوجية.

[1]– جواد سعد العارف، "الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص : 81.

[2] -Bouri chaouki, "les politique de développement agricole, le cas de l'Algérie, impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique", thèse de doctorat, science de gestion, oran, 2011, p : 30.

[3] – جواد سعد العارف، "التخطيط والتنمية الزراعية"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص : 43.

ثانيا : أهمية القطاع الفلاحي

تتجلى الأهمية الكبرى للقطاع الفلاحي فيما يلي :[1]

1. توفير العمل لقطاعات الاقتصادية الأخرى :

يعمل القطاع الفلاحي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات و ذلك من خلال إنتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الفلاحي و ذلك لسببين :

إما لوجود بطالة موسمية تتسبب في خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون التأشير على إجمالي الناتج الفلاحي أو إنتقال العمالة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية أخرى أي تبنى الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج ما يساهم في الإستغناء عن جزء من العمالة الفلاحية.

2. توفير الموارد المالية :

يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الفلاحي بشكل مباشر كالفلاحين أو منتجي الأدوية و الأسمدة الفلاحية ، أولئك الذين يحققون دخل من العمل غير مباشر في هذا قطاع كالعاملين في تسويق و بيع المنتجات الفلاحية ، ما يعني أن القطاع الفلاحي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل فيها هؤلاء كما يساهم في النتائج القومي الإجمالي للعديد من الدول ، و توفير العملات الصعبة لها.

3. توفير الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع :

ساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كمنتجات النباتية مثل الحبوب و الخضراوات و الفاكهة و المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها و الألبان و مشتقاتها سواء من خلال التوسع الرأسي إستخدام وسائل حديثة للإنتاج ، أو التوسع الأفقي زيادة الرقعة الفلاحية ، فكلاهما يساهم في النتاج الفلاحي ، فتوفير الغذاء للأفراد له علاقة ترابطية مع متغيرات التنمية الاقتصادية.[2]

4. توفير المواد الخام للقطاع الصناعي :

يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من المواد الخام و التي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص ، مما يؤدي إلى دعم و تطوير هذا القطاع و بالتالي دعم الاقتصاد ككل مثلا توفير القطن لصناعة الملابس و الحبوب التي يمكن إستخلاص الزيوت منها.[3]

5. إستغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة :

يستغل القطاع الفلاحي بعض الموارد الاقتصادية لأجل إستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى ، ففي القطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات بإستهلاك الأعشاب التي لايستهلكها الإنسان و تنتج اللحوم

[1]–علي جدوع الشرفات، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2012، صص : 27-28.

[2]–بلطرش وفاء ، بن رجم ايناس ،"اثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020) "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة ، الجزائر ،2020-2021 ،ص : 4.

[3]– عنبر إبراهيم شلاش، "التسويق الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص : 281.

و الألبان بكفاءة ، كما تقوم النبتات في القطاع الإنتاج النباتي بإستفادة من مصدر إقتصادي مهم و هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات و يستهلكه الإنسان.[1]

والشكل التالي يوضح باختصار أهمية القطاع الفلاحي:

الشكل رقم (02): أهمية القطاع الفلاحي

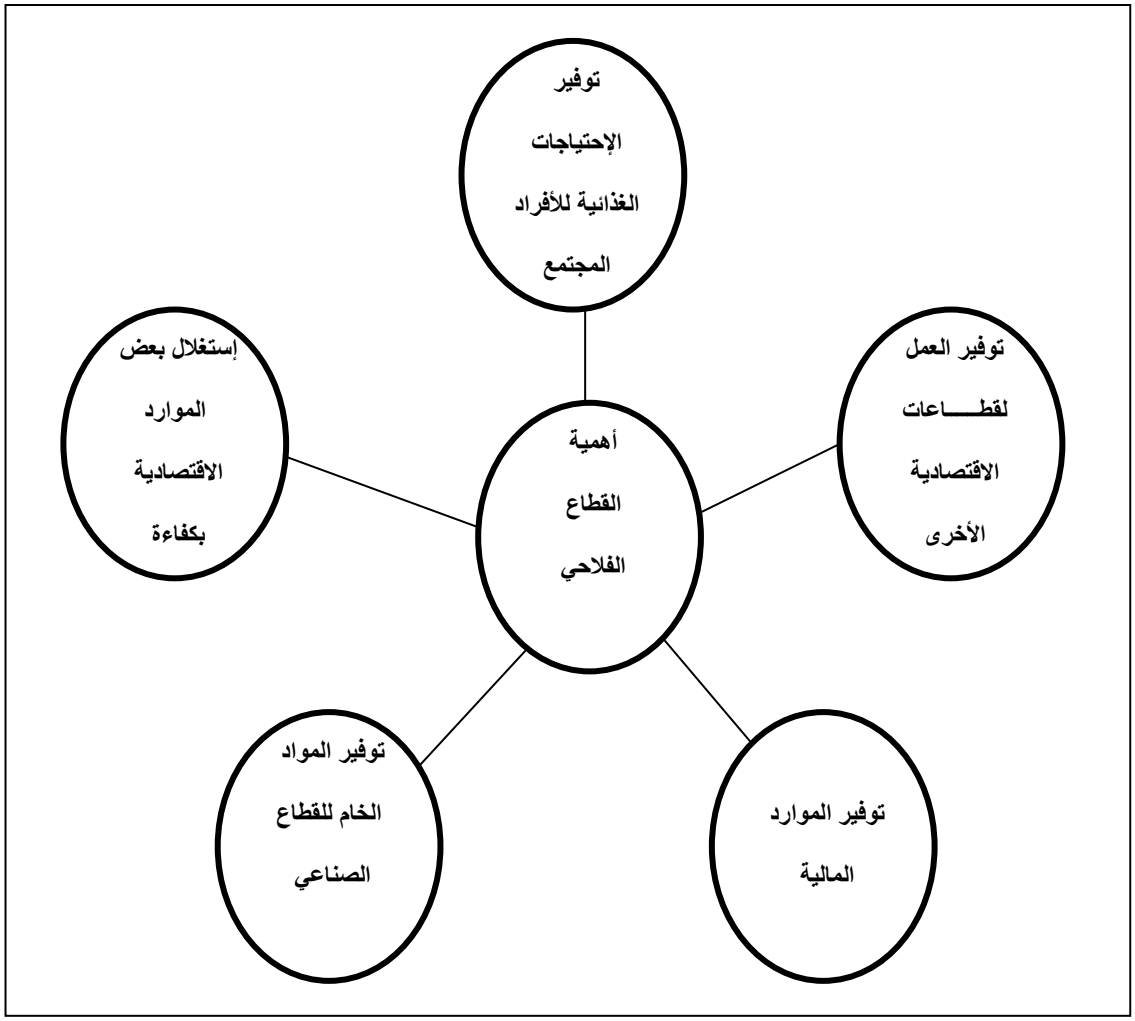

المصدر :من إعداد الطالبتين (بلطرش وفاء ، بن رجم ايناس) بالاعتماد على جذوع شرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ،الطبعة الأولى، دار وهران للنشر والتوزيع ،الأردن ،2012 ،ص ص27-28.

[1]-أحمد أبو اليزيد الرسول، سامح محمد شهاب، "مبادئ الإقتصاد الزراعي"، بدون طبعة، الإسكندرية، 2018 ، ص : 10.

ثالثا : مقومات القطاع الفلاحي

يقوم القطاع الفلاحي على الكثير من المقومات التي تؤهله لتحريك مختلف الأنشطة المكونة له وتحقيق النمو والتطور.

1- الموارد الطبيعية :

المقصود بها الهيبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، و أوجدها له لتمكينه من تلبية حاجياته و رغباته و المتمثل في الأرض ، المياه ، المعادن و هذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية و توفيرها يسمح بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على الوجود[1] ، و تتمثل هذه المقومات :

أ- الأراضي الزراعية : تشكل الأراضي الزراعية في الجزائر مابين 16.5 % و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 2381741 كلم^2 ، و بذلك تتملك هذه الأخيرة أراضي صالحة للفلاحة تمكنها من تلبية الإحتياجاتها الغذائية و تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية.[2]

ب- الموارد المائية : يعتبر الماء من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي و تطور هذا القطاع مرتبط بحجم المياه المعبئة له في الري الفلاحي ، و توسيع المساحة المسقية و يضم ثلاث موارد هي الموارد المطرية ، الموارد المائية السطحية ، الموارد المائية الجوفية.[3] ويمكن تمثيل إحصائياتها في الجدول التالية :

الجدول رقم (01) : إحصائيات الموارد المائية في القطاع الفلاحي

الوحدة : ملم		الوحدة : %		الوحدة : مليار متر مكعب	
الموارد المطرية		الموارد السطحية		الموارد السطحية الجوفية	
تساقط الأمطار سنويا	نصيب هكتار سنويا	ميـاه الوديان و الأمطار المستغلة	المياه التي تصب في الوديان و الشطوط	إحتياط المياه الجوفية الصحراوية	المياه المستغلة
82	28	72	72	60000	ضعيف بسبب ارتفاع تكاليف تهيئة الأبار
197 مليار متر مكعب		5.13 مليار متر مكعب		33 مليار متر مكعب	

المصدر :إعداد الطالبتين :بلطرش وفاء، بن رجم إيناس بالإعتماد على : كريمة قرابسي ،المرجع نفسه ،ص1035 .

[1]- غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 ، ص : 17.

[2]-ربيع بوعريوة، "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" ، المداخلة الملتقى الوطني الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، يومي 24-25 ماي 2017، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس ، ص : 2.

[3]-كريمة قرابسي، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي إنعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد 10 ، العدد 1، 2019 ص : 1035.

1- الموارد البشرية :

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع وتعتمد الجزائر بالدرجة الأولى عليه في الإنتاج الفلاحي وذلك لأن العمليات الفلاحية تنجز يدويا، نظرا لقلة المعدات وارتفاع أسعارها ويمكن القول بأن القطاع الفلاحي يملك قدرات بشرية هامة بإمكانها تحقيق النمو وتطور كبير،إذا ما توفرت لها الإمكانيات المادية والتوجيهات اللازمة ، فالإنسان هو المنتج مستهلك في الوقت ذاته لأنه يقوم بجمع الموارد والانتفاع بها [1].

2- الموارد الرأسمالية :

تعرف أيضا بالموارد الاقتصادية ولها أهمية كبيرة في تطوير قطاع الفلاحي عن طريق تبني واستخدام أساليب التكنولوجية الحديثة التي تهدف الى تطوير الإنتاج الفلاحي ،كما ونوعا من خلال تقديم خدمات الفلاحية المتمثلة في خدمات وقاية المزروعات ، وخدمات الصحة الحيوانية في البحوث والإرشاد الفلاحي ، وخدمات الخاصة بالأسعار والتسويق والائتمان الفلاحي ، وتوفير مستلزمات الفلاحية المختلفة من بذور محسنة وأسمدة وإمكانيات ومعدات وغيرها [2].

3- الموارد النباتية والحيوانية :

يحتل المورد النباتي مكانة مهمة في الفلاحة ويعتبر المورد الحيواني ثاني عنصر في التنمية الفلاحية في الجزائر.

أ-الموارد النباتية :

تشكل المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي ن وعليه فإن التنوع المناخي في الجزائر أدى الى تنوع المحاصيل الفلاحية وأيضا يمكن تطويرها واستغلالها أحسن استغلال ولعل أهم المحاصيل النباتية في الجزائر هي الحبوب ،الخضر ، الكروم[3].

ب-الموارد الحيوانية :

تعتبر هذه الاخيرة العنصر الثاني في تطوير القطاع الفلاحي وتنميته بعد الإنتاج النباتي ، إذ تمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما توفره من الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة ،كما يوفر الموارد الأولية للعديد من الصناعات ، وله أهمية اقتصادية باعتباره من مجالات الاستثمار الفلاحي لتميزه بالاستقرار في الإيرادات على خلاف النتاج النباتي ما جعل إقبالا كبيرا على تربية الحيوانات وتطويرها

[1] – بسمة زبيحة ، "تقدير الطالب على العمل للقطاع الزراعي 1990-2015" ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد قياسي ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام بواقي 2016-2017 ، ص : 12.

[2] مهدي سهر غيلان ،" دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق "مجلة جامعة الكربلاء العلمية ،المجلد 05 ،العدد02، العراق ،2007 ،ص35

[3] –لخميس الواعر ،البيع بالإيجار كآلية لتمويل قطاع الفلاحي الجزائري ، دراسة حالة BADR عين مليلة ،DSA- BARD أم البواقي ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك ن جامعة ام البواقي ، 2014 -2015،ص09 .

ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا باستثناء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية[1] ، حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا بتربية المواشي : البقر ، الإبل ، الدواجن.

رابعا : عوامل تنمية القطاع الفلاحي

ولتحقيق تنمية فعالة لهذا القطاع نتطرق للعوامل الرئيسية التالية :

تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيلين وتشجيع المستفيدين والمنتجين

1- ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب تأخير وتسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا .

2- تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل الإجراءات الحصول على القروض الضرورية للتمويل الاستثمارات ، الى جانب توسع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الفلاحية .

3- ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية .

جدول رقم(02) : توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر

الأراضي الفلاحية	الوحدة : بالهكتار
الأراضي المستغلة	350 الف
الأراضي الغير المستغلة	750 الف
الأراضي المستصلحة	8.824
الأراضي المسقية	1.43 مليون

المصدر :بلطرش وفاء ، بن رجم ايناس بالاعتماد على : إحصائيات وتصريحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية www.aps.dz http:// ،أفريل 2021 ،15:10.

[1] بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس ،"اثر الدعم الحكومي على القطاع بالفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ن مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة ،2020-2021 ،ص:8.

والشكل الموالي يوضح المجال الفلاحي الجزائري.

الشكل (03): خريطة المجال الفلاحي الجزائري

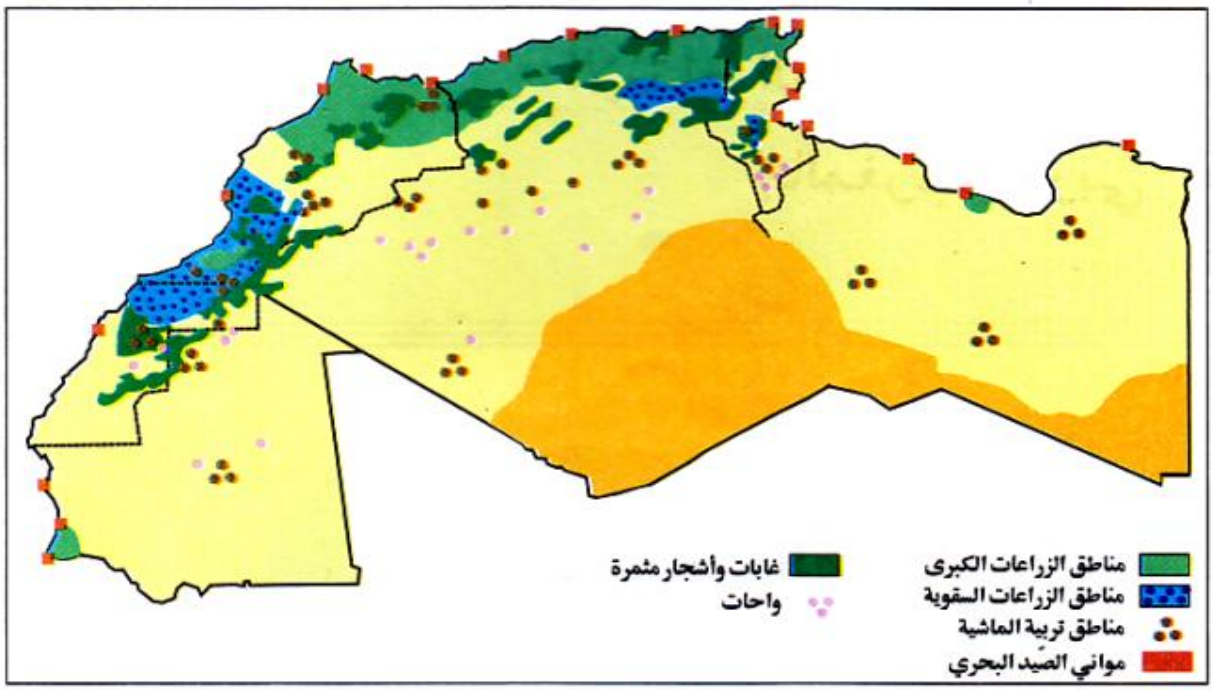

المصدر :الموسوعة المدرسية :2013/11/25 ، متاح على الموقع الإلكتروني 22:28 ،23 ماي 2024
https://encysco.blogspot.com

تزخر الجزائر بموارد طبيعية عديدة ولعل أهمها البترول والغاز الطبيعي ،الذهب و الزئبق ،الهليوم .[1]

[1] – مراد الشوايكة ،"أهم الثروات الطبيعية في الجزائر "، مقال متاح على الموقع الالكتروني ،04 ماي 2021 ،12.53

جدول رقم (03) :الأراضي الزراعية وقدرات القطاع الفلاحي 2021

المؤشر	البيان	التفصيل
المؤشرات العامة بين 2021		
مساحة الجزائر	2.371 مليون كلم^2	238 مليون هكتار
المساحات الفلاحية الإجمالية	49.1 مليون هكتار	-الغابات 4.2 مليون هكتار. -غطاء الحلفاء 2.5 مليون هكتار. -شبه الصحراوية 12.9 مليون هكتار. (الأراضي غير المنتجة 1.1 مليون هكتار. 32.9 مليون هكتار في الشمال ومثلها في الجنوب). -الأراضي الرعوية 32.7 مليون هكتار.
المساحات الصالحة للزراعة	8.5 مليون هكتار	5.7 مليون هكتار تابعة لأملاك الخواص 2.8 مليون هكتار تابعة للأملاك الخاصة للدولة موزعة بين المستثمرات الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية ، والمزارع النموذجية والمعاهد والهيئات العمومية.
عدد المستثمرات الفلاحية	1.203.869 مستثمرة	50% منها لديها أقل من 20 هكتار و 26% لديها أقل من 10 هكتار
متوسط حجم المزارع	8.3 هكتار	
المساحات المسقية	1.430.000 هكتار	
الرقعة المجهزة بأنظمة السقي المقتصدة للماء	897.600 هكتار	

المصدر : الدكتور مقدم عميرات ، مداخلة حول تحليل وضعية الإمكانيات الزراعية المتاحة وتحقيق الأمن الغذائي ، الملتقى الدولي حول الاقتصاديات الزراعة الفلاحية الصحراوية في الجزائر (المعوقات ،الفرص والآفاق) يومي 12-13 ديسمبر 2022 ، جامعة حمة لخضر بالوادي.

المطلب الثاني : معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

هناك العديد من العوائق المؤثرة على قيم القطاع الفلاحي ويمكن استعراضها فيما يلي :

أولا : العوائق الطبيعية

تشكل العوامل الطبيعية نظاما بيئيا يؤثر في النظام الفلاحي وتحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي ومن اهم هذه العوامل [1]:

1- الموقع : يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة من حيث كونه موقعا إستراتيجيا او غير استراتيجي عند نقل المنتجات الفلاحية الى الاسواق بتكاليف غير باهظة.

2- المناخ : يؤثر مباشرة في الإنتاج الفلاحي لأنه يتكون من عناصر متعددة تتفاعل مع بعض تضمن سيرورة الإنتاج واهم هذه العناصر الضوء ،الحرارة ،المطر ،الرطوبة ، الندى و الثلج بالإضافة الى التبخر والضغط الجوي والرياح ، ولكن عنصر تأثره الخاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى مثلا الضوء يؤثر بشكل مباشر لأنه ضروري لإتمام عملية التركيب الضوئي للنباتات فإذا كان الضوء كافيا تنمو النبتات بشكل سريع وجيد والعكس صحيح.

3- التربة : فهي العنصر الأساسي في النظام البيئي ،فهي الطبقة الرقيقة التي التغلف سطح القشرة الأرضية لغلاف يستطيع للنبات غرس جذوره فيه.

4- أشكال السطح : خريطة السطح تمثل المعامل التضاريسية التالية : الجبال ، السهول ، الهضاب ، الوديان ، الكثبان الرملية والأحواض كذلك تؤثر المرتفعات على الفلاحة من حيث الإمتداد كجبال الأطلس في الجزائر وهو ما نطلق عليه ظل المطر ، فالمناطق الوعرة طاردة للسكان لأنه لا يستطيع تحمل قساوتها والتأقلم مع تضاريسها.

بالإضافة الى[2] :

5- التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة من أعمال التجريف والتوبير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث أدت هذه العملية الى فقدان مساحة كثيرة نم الأراضي الفلاحية.

6- فقدان الأرضي بسبب متطلبات الفلاحة : حيث تساهم الفلاحة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الفلاحية ؛ ولعل اهم هذه الأسباب هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى الى فقدان الكثير من الأراضي الفلاحية.

7- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح : يؤدي الى ارتفاع مستوى المياه الجوفية الى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان الى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى نباتات التي تنو فوقها بالنسبة لها.

[1] –محمد محمود إبراهيم الديب، "الجغرافيا الاقتصادية"، الطبعة الخامسة، مكتب الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص: 131.

[2] –فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، صص: 253-256.

8- الفقد في خصائص الأراضي الفلاحية : علاوة الانتقاص الكامل من الأراضي الزراعية فهناك نقص جزئي المتمثل في بقاء نفس المساحة مع الأراضي كما هي مع افتقادها لخصائصها كليا او جزئيا ما يبعد هذه الأراضي عن نطاق الأراضي الفلاحية وما ينقصها من من مرتبة الى مرتبة اقل من حيث الكفاءة الإنتاجية .

9- التكثيف المحصولي دون تعويض سمادي كافي : وإذ تتميز الفلاحة الجزائرية في ظل تزايد السكاني أدى الى نقص مساحة الأراضي الفلاحية الخصبة وعدم القدرة على استصلاح الأراضى (إن لم يكن من حيث المساحة فمن حيث الخصوبة) بحيث يتم الميل نحو التكثيف الفلاحي ما يجعل المحاصيل الفلاحية متزاحمة داخل الدورة الفلاحية ما سبب أضعاف الأراضي الفلاحية لعدم القدرة التربة على تجديد عناصرها خاصة في ظل عدم كفاية أساليب التسميد وعدم ملاءمتها.

10- التصحر : تعطي الصحاري مساحة معتبرة من ارض الجزائر وتعد ظاهرة خطيرة كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر

الدولة	المساحة الكلية	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كلم^2	%	كلم^2	%
الجزائر	2.382	1.970	82.7	230	9.7

المصدر: أعموري كلثوم، بوشنة نادية "برنامج التجديد الفلاحي والري وآثره على التنمية الفلاحية"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار 2009-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية- أدرار-الجزائر، 2016-2017، ص : 8.

ثانيا : العوائق البشرية : نذكر منها :[1]

1- نقص العمالة الفلاحية المكونة في المجال : على رغم من وفرة الموارد البشرية وارتباطها بلعداد المتزايدة بالسكان ، إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التدريب فالمشروعات عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

2- ضعف البرامج التدريبية المتخصصة : لا تخفي على المختصين لهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازمة للإطارات المتكونة.

3- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي :ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

[1] ايمان معوش ،نسينة بورحلة ،"واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر " ، دراسة حالة تمويل مشوع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص المليةوبنوك ،جامعة البويرة ،2014 -2015 ،ص : 54.

ثالثا : العوائق التاريخية والاجتماعية

والتي مست الفلاحين حيث شهدت مضايقات كثيرة ومشاكل عديدة مست طبيعة حياته الريفية من جهة ومن جهة أخرى الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي والاستعمار الفلاحي ، كانت دوما عائق في تكوين وإرساء طبقة الفلاحين مرتبطة بالأرض ولها ملكية حيازة دائمة للعقار الفلاحي وركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الفلاحية ، باستثناء المناطق ذات تأهيل السكاني الحضري ، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات اين تكونت الملكية والتملك الجماعي والاستغلال المكتف للأرض وطرق الحياة المتصلة بالفلاحة الرعوية ، حيث هيمنت الممارسات الفلاحية بصورة كبيرة في الجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر [1].

رابعا : العوائق التقنية

الذي يرتبط بغياب ثورات زراعية بالجزائر والتكثيف الفلاحي وموضوع كبير للسياسة الفلاحية ،تعرض الصعوبات تطبيق نموذج تقني ذي مرجعية متصلة بالفلاحة المطبقة على طبيعة التربة وظروف المناخ ،فإن هذه الدراسة هذه القضية المتعلقة بالجانب التقني تظهر الحلول المتوصل إليها والعوائق الي تحد من تطوير الفلاحة بالجزائر [2].

خامسا : مشاكل أخرى

بالإضافة الى المشاكل التي ذكرناها سابقا هناك مشاكل أخرى نذكر أهمها،

1- مشاكل التسويق : وهي عبارة عن انتقال السلع الفلاحية من المنتج الى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله الى المستوى المطلوب ، فهذا يعرف بتدني نوعية المنتجات الفلاحية المعروضة في الأسواق ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة السواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة .

2- مشاكل متعلقة بالصادرات : تتصف الصادرات الفلاحية الجزائرية بالصفة العشوائية ، بالإضافة الى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الفلاحة على المطار مما يؤدي الى تقلب كمية السلع الفلاحية المصدرة

3- مشاكل تسيير الإداري للفلاحة :يتفق الجميع على ان الفلاحة الجزائرية تتوفر على إمكانيات فنية وبشرية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية الفلاحية.

4- مشاكل تنظيم العقار الفلاحي : حيث يعتبر غياب حقوق الملكية سببا في نقص الاستثمارات الفلاحية وصعوبة الحصول على الدعم الفلاحي.

[1] -عمر بسعود ،ترجمة على عبد القادر شرشار ، الفلاحة في الجزائر من الثورة الزراعية الى الاصلاحات اللبيبرالية (1963-2002)، المجلة اللكترونية انسانيات ،ص : 10.

[2] -بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس ،"اثر الدعم الحكومي على القطاع بالفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة ،2020-2021 ،صص16-17.

المطلب الثالث : تطوير ومعالجة القطاع الفلاحي الجزائري

إن تطوير القطاع الفلاحي وتمكنه من الاصطلاح بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في :

1- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ يمكن له ان يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي ، من خلال تكوين فلاحين والإطارات وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام وسائل حديثة في القطاع الفلاحي مع ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض وتوفير لقطاع الفلاحي مصادر الحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني.

2- العمل على تحديد أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار ان أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

أ. فالعلاقة مابين الأسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشترى بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجية.

ب. أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.بالإضافة إلى :[1]

3- العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي الى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدل من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي ، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الفلاحة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي الفلاحة.

4- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويأتي هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجات الداخلية ،وتصدير الفائض وهذا يستلزم ان يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات ، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها الى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

[1]-دندن فتحي حسن، "تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنماوية"، من 2000-2014 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2015-2016 ، صص : 24-25.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية

من أجل دراسة أثر الدعم الحكومي ومساهمته على القطاع الفلاحي كان لزاما علينا تناول العديد من الدراسات السابقة في الموضوع وحسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع مذكرتنا هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أشارت إلى هكذا نوع من هذه المواضيع وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات التي تناولت أحد متغيرات دراستنا بالإضافة إلى مناقشتها ومقارنتها بالدراسات الحالية.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة بن الدين فتيحة ، مزريق عاشور (2022): بعنوان : **مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة (الجزائر فترة 2010-2019).**

تهدف الدراسة الى ابراز مدى فعالية في تحقيق التنمية الفلاحية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فترة 2010-2019 ، حيث يعتبر هذا القطاع حساس نظرا لكونه يتطلب توفير الغذاء بصفة مستقرة ومنتظمة مع ضرورة احترام مختلف الشروط والمواصفات وتوفير الكمية والجودة المطلوبة ، وقد بينت الدراسة التحليلية التي قمنا بها من خلال مجموعة من مؤشرات والتي من خلالها استطعنا ان نتوصل إلى انه رغم الخطط التنموية والنتائج الجيدة المحققة في مستوى القطاع الفلاحي وتطلعه نحو النهوض بالقطاع وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ، إلا انه لم يصل الى الأهداف المنشودة فالمؤشرات مازالت بعيدة عما خطط له ، إذ لم تحقق هاته البرامج التنموية في الواقع نتائجا كبيرة للتنمية الفلاحية المستدامة.

2- دراسة د. زكرياء جرفي ، آمنة سفيان د. وسيلة السبتي (2020) : مقال بعنوان : **دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة.**

حيث ركزت هذه الدراسة على دراسة أهم برامج دعم الإستثمار الفلاحي وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي بالولاية ، وتم الاعتماد خلال هذه الدراسة على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة أن الدعم المقدم للفلاحين من قبل صناديق التنمية الفلاحية ساهم في تطوير الإنتاج الفلاحي والنباتي والحيواني خلال فترة تطبيق هذه البرامج، يعني أن هذه البرامج كان لها الأثر الإيجابي على مكانة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني.

3- **دراسة (ميمون بلقاسم ، خوالد أبو بكر 2020)** مقال بعنوان : **دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضروات وتربية الدواجن : دراسة حالة بنك** BADR **ولاية أدرار خلال الفترة (2014-2019)**.

حاولت هذه الدراسة ابراز دور القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرار خلال الفترة 2014-2019، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الجزائر باعتباره من القطاعات التي تراهن عليها الدول لتحقيق التنويع الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك الفلاحية والتنمية الريفية بولاية أدرار ساهم بشكل كبير في تمويل المستثمرات الخاصة باستصلاح الأراضي الفلاحية لاسيما المتعلقة بزراعة الحبوب ، حيث ترتفع المساحة المستصلحة من سنة إلى أخرى وهو ما من شأنه زيادة الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي من هذه المادة الأساسية ، أما فيما يخص زراعة الخضروات وتربية الدواجن فقد توصلت الدراسة أنها تشهد تذبذبا ملحوظا وذلك نظرا للعديد من الأسباب.

4- دراسة (زكرياء جرفي، موسى رحماني) :تحت عنوان : **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2018)**.

حيث تهدف الدراسة إلى إيضاح أثر الدعم وتمويل القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الفلاحية الجديدة سنة 2000 ، ومن أجل تحديد هذا الأثر حاولوا نمذجة المعطيات المتوفرة لديهم من خلال الانحدار الخطي المتعدد وخلصوا في الأخير إلى أن المتغيرات المستقلة كان لها تأثير لكنها ضعيف على العمالة الفلاحية ،ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

5- دراسة مُحَّد بوهلال، الطيب الوافي (2019) : مقال بعنوان : **دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تبسة.**

حاولت هذا الدراسة معرفة الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل دعم المشروعات الفلاحية لتحقيق التنمية المحلية ، وكحالة تطبيقية تم دراسة حالة ولاية تبسة ، وتم استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف عناصر البحث ، كما تم استخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل مختلف أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية في الجزائر لتمويل المشروعات الفلاحية ومدى تحقيقها للتنمية المحلية من خلال الإحصائيات المتاحة حول القطاع الفلاحي في ولاية تبسة.

وتم التوصل إلى أن الجزائر عملت على توفير العديد من الهياكل والبرامج الداعمة للقطاع الفلاحي ، منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي وهذا ما تعكسه احصائيات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة ، حيث توضح بأن الدعم الفلاحي في تزايد مستمر وبحجم معتبر سنويا ، كان كفيلا بتحقيق نموا إيجابيا ، إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم الأهداف المرجوة ألا وهي تحقيق التنمية المحلية.

من بين النتائج المتوصل إليها : عرف الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة تزايدا سنويا نتيجة التوجه العام نحو مبدأ التنويع الاقتصادي الذي يدعم تطوير كافة القطاعات ودمجها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كذلك ساهمت وكالات التشغيل بنسب متفاوتة في تطوير القطاع الفلاحي في الولاية إلا أن عوائدها الفعلية لم ترقى لحجم الجهد المبذول والمتوقع من النشاط الفلاحي في ولاية تبسة.

6- دراسة عبد المطلب بيصار، وحسين الإمين شريط (2018) : مقال بعنوان : **التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية.**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز واقع التنمية المحلية في الجزائر ، وهذا من خلال التطرق إلى الأساسيات المتعلقة بالتنمية المحلية ثم إلى نماذج وأساسيات حول التنمية المحلية ، ليتم عرض واقع التنمية المحلية في ظل التجارب الدولية والخبرات الميدانية ، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن التنمية المحلية تعتمد على مبدأ استشارة جهود الإفراد والمواطنين في الكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم وإيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل في ظل دعم الهيئات المركزية بغية تحقيق تنمية وطنية شاملة ، بالإضافة إلى أن التنمية المحلية تعتبر أحد الأدوات المستعملة في تحقيق تنمية وطنية شاملة ، ومن أهم ما جاءت به الدراسة من توصيات هو ضرورة تسليط الضوء أكثر على تمويل التنمية المحلية ودورها في تحسين الإطار المعيشي للمواطن على المستوى المحلي من خلال إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.

7- دراسة أهناني فاروق ، لعروسي رابح (2018) بعنوان : **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الريفية.**

تستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على القطاع الفلاحي باعتباره قطاع حيوي بالتركيز على الإستراتيجية المتبعة للتنمية الفلاحية والريفية للدولة الجزائرية ن انطلاقا من ان كل استراتيجية مكملة للأخرى وتنعكس اثارها على واقع القطاع الفلاحي الذي اصبح اكثر من وقت مضى بحاجة الى تنمية لتلبية احتياجات السكان وتحقيق توازن إقليمي ووصولا لتخفيض فاتورة الاستيراد ، حيث أولت الجزائر أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 التي تمثل الانطلاق الفعلي في تجسيد سياسة فلاحية تنموية معينة تتوافق وتوجهات ادولة ن كل هذا يستوجب علينا البحث وتقييم هذه السياسة الفلاحية التنموية المعتمدة وانعكاس نتائجها على الواقع ومدى تنمية المناطق الريفية بالجزائر.

8- **دراسة لخميسي الو اعر (2016-2020)** : بعنوان : **دور سياسات الدعم في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،تخصص دراسات مالية ن جامعة غرداية 2018-2019 .

حيث تناولت هذه الدراسة فعالية سياسية الدعم الحكومي بتمويل قطاع الفلاحي بولايتين وبدا من أثر الدعم على الاقتصاد الفلاحي ومعوقاته وتوصلت الدراسة الى ان الدولة الجزائرية خصصت مبالغ مالية ضخمة لدعم قطاع الفلاحي عبر سياسات الدعم المعلنة عنها خلال الفترة 2000-2016 غير ان هذه السياسات تفتقر الى تنسيق بين كل من الدولة المتمثلة بأجهزتها حيث لم توفق في بلوغ الأهداف المخططة .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- دراسة Bouri Chaouki (2020) :

هذه الدراسة بعنوان " أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي " وتهدف هذه الدراسة إلى النظر في النتائج التي تم تحقيقها من خلال سياسة التنمية وأثرها على النمو الاقتصادي، وبشكل أساسي على العمالة ومعدل مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وركزت هذه الدراسة على البرنامج الوطني للتنمية البشرية.

ومن النتائج المتوصل إليها أنه من الضروري إنشاء سياسات تكميلية وتعزيز بعض النقاط الرئيسية منها:

زيادة الحوافز والتوسع في الموارد الزراعية البيئية (الأرض والمياه .....) تعزيز الأولوية المعطاة للزراعة والنهوض بالمناطق الريفية ، بدء سياسة حقيقية لتنمية الصناعة الغذائية.

2- دراسة Lydia Zepeda 2019 :

هاته الدراسة كانت بعنوان "**الإستثمار الزراعي والقدرة الإنتاجية والإنتاجية**" حيث قدمت لمحة عامة عن التفكير الاقتصادي الحالي بشأن بعض جوانب اللإستثمار الزراعي والإنتاجية في البلدان النامية ، في حين تم الإعتراف بأهمية رأس المال المادي منذ فترة طويلة ، فقد حددت البحوث الاقتصادية تكوين رأس المال البشري كعنصر إنتاجي وحاسم للإستثمار ، سواء في حد ذاته أو كمدخل تكميلي لرأس المال المادي والمدخلات الأخرى. قد يتم تضمين رأس المال البشري في المدخلات التي تدخل في الإنتاج أو قد تعزز طريق استخدام المدخلات ودمجها ، كما تسلط البحوث الاقتصادية الحالية الضوء على أهمية مراعاة استدامة نظم الإنتاج الزراعي، حدد إقتصاديو الموارد الحاجة إلى معايرة الإنتاج الزراعي للعوامل الخارجية البيئية السلبية واستنفاد الموارد لتمثيل القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي ، نتيجة التفكير الاقتصادي الحالي هي أن تحليل الإستثمار في الزراعة يجب أن يشمل أكثر من مجرد تكوين رأس المال المادي،

من أجل دراسة الروابط بين الإستثمار الزراعي وقدرة الإنتاج الزراعي والإنتاجية ، يجب أن يشمل الإستثمار الزراعي كلا من تكوين رأس المال البشري والتدهور البيئي.

3- دراسة Qadir mustafa بعنوان:

تهدف الدراسة إلى أن في الآونة الأخيرة لقيت الاستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر اهتماما كبيرا خاصة في القطاعات الواعدة (القطاع الفلاحي، الزراعي....) حيث قامت الدولة بتوجيه الإستثمار إلى هذه القطاعات من خلال جملة من تدابير الدعم الجبائي والتي من شأنها التحفيز على الاستثمار وفي هذه الدراسة تقوم بالتركيز على القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

4-دراسة moulay Ali Hawari (2016) : بعنوان : **an econometric study of government suppor on the agri cultural prodution yowth on in algeria using autoregressive distributed lag (ARDL),** تهدف هذه الدراسة الى مدى تأثير الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي على النمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2011 وبسند هذا التحليل الى نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة . وتوصل من خلال دراسته التجريبية الى أن الدعم الحكومي يؤثر إيجابيا على نمو الفلاحي في الجزائر في المدى القصير ك وله أثر سلبيا على الإنتاج الفلاحي في المدى الطويل .

5-دراسة Boushnafa Rida بعنوان : **The broblem of enhane food security , Empirical study of agricultural prodution in algeria**

تهدف الدراسة الى تقدير نموذج قياسي لمحددات الإنتاج الفلاحي بالجزائر فأظهرت النتائج وجود علاقة طرديه بين المساحة الاراضي الصالحة للزراعة وكذا واردات سلع التجهيز الفلاحي بدلالة حجم الإنتاج الفلاحي ،وهو ما يستدعي ضرورة ضمان الامن المائي وضمان تحدي التقنية الحديثة للتوسع في مساحة الأراضي الزراعية ، وكذلك لابد من الاهتمام بالتنمية الريفية للضمان استفادة القطاع الفلاحي من اليد العاملة وتعزيز قدرات المنتجين الفلاحين من خلال توفير الخدمات التأمينية المناسبة والتي تشمل جميع الاخطار التي يمكن التعرض لها على مستوى الجانب الفلاحي .

المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية

بعد التطرق للدراسات السابقة في المطلب الأول والتي كان عددها 13 دراسات سابقة ، منها ما هي دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الاجنبية : سنحاول من خلال هذا المطلب المقارنة بين الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراستنا الحالية والمتعلق ببرامج الدعم الحكومي ومساهمته في القطاع الفلاحي وذلك من خلال :

الفرع الأول : من حيث المنهج

استخدمنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي والتحليلي ، وهذا ما كانت هناك تشابه بين دراسات السابقة ودراسة الحالية : مثال دراسة زكريا جرفي ودراسة Amoulay Ali Hawari ، كما اختلفت مع بعض في الدراسات الأخرى.

الفرع الثاني : دراسة من حيث مكان الدراسة والمتغيرات

في هذا الفرع سنحاول ان المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث مكان الدراسة ومن حيث المتغيرات.

أولا: من حيث مكان الدراسة

اختلفت دراستنا الحالية مع بعض الدراسات السابقة حول مكان الدراسة ، نجد اننا اعتمدنا في دراستنا حول برامج دعم الحكومي ومساهمته في القطاع الفلاحي بالجزائر (دراسة حالة ولاية الوادي) على خلاف الدراسات الأخرى التي اعتمدت بعضها على اثر برامج الدعم في كل من بسكرة وتبسة ، أدرار.

ثانيا : من حيث المتغيرات :

لاحظنا هناك تشابه بين دراستنا الحالية ودراسة سابقة الذكر في متغيرات الدراسة والمتمثلة في دور البرامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة وأيضا دراسة مُحَّد بوهلال حول دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، بينما اختلفت مع دراسات الأخرى في متغيرات نجد احد المتغيرين مع متغير أخر.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم عرض عن واقع الدعم الحكومي الفلاحي بالجزائر بمتغيري (الدعم الحكومي والقطاع الفلاحي) من خلال تناول المبحث الأول بعنوان : الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي الفلاحي والذي قسم بدوره الى مجموعة من المطالب ، والمبحث الثاني بعنوان : الدراسات السابقة ومناقشتها حيث قمنا بتقسيمه الى مجموعة من المطالب ، ومن بين النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الفصل هي أن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة حقيقة الدعم الحكومي الفلاحي وإلالمام بأهم جوانبه من أشكال وأنواع وأهداف ، كذلك تطرقنا الى قنوات ومؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي والتي من خلالها تعرفنا على الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها ضمان وصول التمويل الى الشرائح التي تمتهن النشاط الفلاحي .

الفصل الثاني

الدعم الحكومي وترقية القطاع الفلاحي

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي من اهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر ،لما يتوفر عليه من مؤهلات ومقومات طبيعية وبشرية يؤهلها لدفع عجلة التنمية وتوفير الامن الغذائي لتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف لأمر الذى دفع بالسلطات المختصة لاستغلاله بشكل أمثل ، ومن بين اهم الولايات التي تمارس هذا النشاط وبشكل جيد نجد ولاية واد سوف المتواجدة في الصحراء الجزائرية في العرق الشرقي الكبير ، خاصة أنها تشهد ديناميكية فلاحية كبيرة خلال السنوات الخيرة فهي تعتبر منطقة فلاحية بامتياز لما تتوفر عليه من مساحات فلاحية قابلة للتوسع ، وكذا اليد العاملة الفلاحية المتأقلمة مع ظروف المنطقة وهذا مما جعلها تحتل المراتب الريادية في بعض المنتوجات الفلاحية التي كانت الى وقت قريب حكرا على الولايات الشمالية التي تتوفر على أراضي اكثر خصوبة من تلك الموجودة بإقليم .

ومن خلال ماسبق ومن اجل حوصلة وفهم الموضوع اكثر حاولنا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين التالية :

المبحث الاول : برامج الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي الجزائري

المبحث الثالث : واقع القطاع الفلاحي بولاية الوادي

المبحث الأول : برامج الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي الجزائري

بعد الإستقلال اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج والسياسات الموجهة خصيصا للقطاع الفلاحي من أجل النهوض به وسنحاول التعرف عليها من خلال هذا المبحث وفي الفترة 2000-2020.

المطلب الأول : الدعم الفلاحي ضمن برامج الإصلاح الحديثة (2000-2019)

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الفلاحي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية وهي كالآتي[1]:

- ✓ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004).
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).
- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).
- ✓ المخطط الخماسي (2015-2019).

أولا : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004)

للتعرف أكثر على هذا المخطط نتطرق إلى ما يلي :

1. التعريف بالمخطط PNDA :

تأسس هذا المخطط في المخطط في سنة 2000 ويعرف على أنه: آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[2].

كما يعرف أيضا : بأنه استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.[3]

---

[1] -بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس ،"اثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة ،2020-2021 ، ص : 33.

[2] -بلطرش وفاء ، بن رجم ايناس ، مرجع نفسه، ص : 33.

[3] - سلطانة كتفي ،"تطبيق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج" ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ن جامعة منتوري قسنطينة 2005-2006 ص :7.

2. أهداف المخطط PNDA :

ويشمل هذا المخطط أهداف عامة وأهداف تكميلية يمكن استعراضها في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الأهداف العامة

- ✓ تغطية الإستهلاك بواسطة الإنتاج المحلي.
- ✓ تحسين درجة الأمن الغذائي.
- ✓ تثمين المنتجات ذات القدرة التنافسية.
- ✓ تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.
- ✓ تعزيز تصدير المنتجات ذات القدرات التنفضلية.
- ✓ ترقية العمل في مجال الفلاحة.
- ✓ رفع دخل الفلاحين.

الأهداف التكميلية

- ✓ تنمية القدرات الإنتاجية الفلاحية وحوكمة الموارد الطبيعية.
- ✓ تحقيق التكامل الفلاحي اللصناعي.
- ✓ تكييف أنظمة استغلال الأراضي.
- ✓ العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية.

المصدر: سالت مُحَّد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص: 103.

3. البرامج التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05) : يوضح البرامج الفلاحية التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

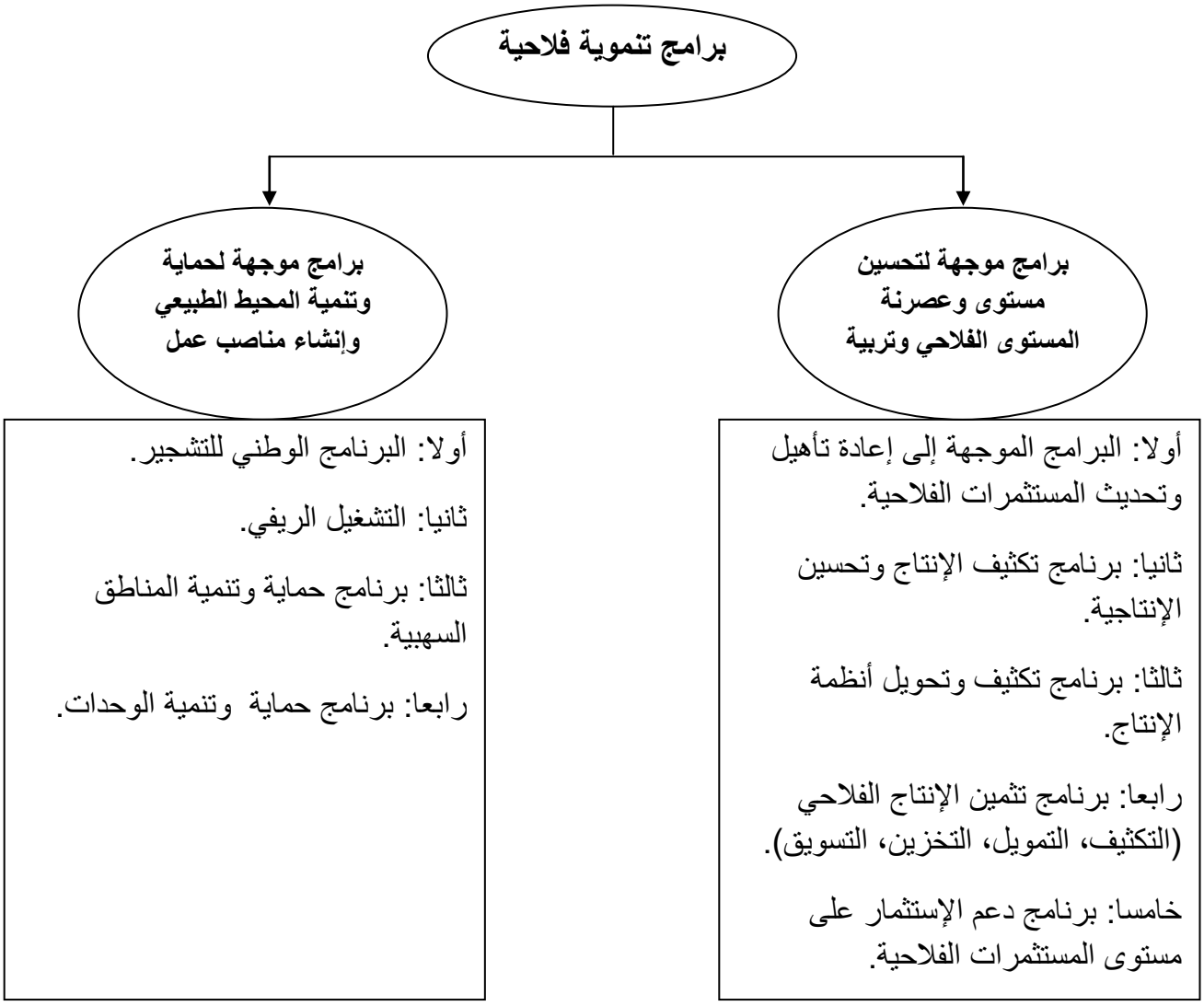

المصدر: بلطرش وفاء ، بن رجم ايناس، "أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة ميلة ، الجزائر ، 2020-2021 ، ص : 35.

أ. برنامج تكييف أنظمة الإنتاج :

الهدف في من هذا البرنامج هو تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة وهذا للخروج من أساليب استغلال الممارسة حاليا في الكثير من مناطق الوطن غير المؤهلة لاستقطاب بعض أنواع الزراعات ، لذا هذا البرنامج يحث الفلاحين على تحقيق ملائمة بين نوع الفلاحة والوسط والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذا تحسين مدا خيل الفلاحة لأجل زيادة الإنتاجية.[1]

[1] -زهية قرامطية ،"محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الالفية الثالثة –حالة الجزائر –"، طالبة دكتوراه ، جامعة البليدة 2 ، ص : 2.

ب. برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف الفروع :

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجيه تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية بذور شتلات) للمحافظة على الموارد الوراثية ، كما انها تصبح وحدات للتجارب ونشر للتقنيات وتولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.[1]

ت. البرنامج الوطني للتشجير :

يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في التشجير المفيد بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون والتين، اللوز، النخيل، الفستق) من أجل حماية التربة وضمان مدا خيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية ، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لأعادت تشجيرها و 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و30000 كلم لتصليح التدفقات المائية و18000 هكتار للعناية بالأشجار، و15000 هكتنار للتحسين العقاري.[2]

ث. إستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز :

يهدف هذا البرنامج الى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للفلاحة عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في سبتمبر 1997 المحدد لكيفيات منح قطع أراضي من ألأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية السهبية والجبلية[3]، كما يهدف إلى إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي وتحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي من خلال خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذه البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب عمل على مدار 03 سنوات.[4]

ج. دعم استصلاح الأراضي بالجنوب :

جاء هذا البرنامج من اجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلاليات الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة ، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ كأشجار النخيل التي تعتبر مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة وعمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على وضع الشروط اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح

[1]–المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، "نظام دعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2000".

[2]–المخطط الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، "الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الأول من سنة 2000" ، الدورة العادية 16 ،2000.

[3]– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، "الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز"، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998.

[4]–المجلس الاقصادي والاجتماعي ، إشكالية التنمية الفلاحية ، دورة 14 ،2000 .

الامتيازات الفلاحية ، أما الإستصلاحات الكبرى التي تتطلب وصائل مادية ومالية كبيرة إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم مع الظروف البيئية.[1]

4. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2002):

جاء هذا المخطط نتيجة لتوسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر نظرا لانخفاض مدا خيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياته إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي ، فبدأت الجزائر في تنفيذ المخطط سنة 2002 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم ، ويعتمد المشروع على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن تحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية وإفحام الفلاح في عملية التنمية[2]. وتتمثل أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في:

أ. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية :

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 هدفه تدعيم الاستثمارات في إطار تطوير الفلاحة وتمويل الفلاحين ، وأهم النشاطات التي يدعمها هذا الصندوق هي تطوير الإنتاج والإنتاجية وتثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها وتخزينها وتوجيهها نحو التصدير بالإضافة إلى تطوير الري الفلاحي وحماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية والمخزون الأمني وحماية مداخيل الفلاحين، وكذا دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة وتخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية.[3]

ب. صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998 لأجل تدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي، والتي تتطلب مساحات كبيرة الأمر الذي يتولاه الصندوق بعمله للمحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الإستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب وقد بلغ عدد المستثمرات الفلاحية المستغلة 27968 مستثمرة إلى غاية 2006.[4]

[1]–المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، "نظام دعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والتنمية الريفية 2001.

[2]–سفيان خير الدين ، معطى الله عمران ،"محاولة تقييم أداة السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000–2013 "،مجلة الحقيقة ،العدد13، صص : 90–91.

[3]–زهير صيفي ، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج" ، 2014، n04 ، assiutjagric.

[4]–أمال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر" ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23 ، الجزء الأول، أفريل 2018 ، ص : 195.

ت. الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية :

ويقوم هذا الصندوق بدعم وتمويل نشاطات التنمية وتحديث قطاع الفلاحة في اطار تنفيذ البرامج وتوجيه مساهمات الدولة والإستثمارات الإنتاجية، الفوائد الممنوحة للقرض الفلاحي، نشاطات توسيع المساحات الفلاحية المستغلة وتكثيف الإنتاج.[1]

ث. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب :

يقوم بتقديم إعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والفلاحة الرعوية ودعم مدا خيل المربين والفلاحين ، من خلال تقديم الإعانات لتغذية القطاعات في حالة فقدان المراعي لنتيجة خطر الرعي وتكثيف أنظمة الإنتاج تقديم الإعانات للحفاظ على المراعي وتطويرها وتنظيم الاقتصاد الرعوي.[2]

ج. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية :

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 من أجل تحسين تدخل المستخدمين البيطريين ضد الإمراض والتحكم في النظام الصحي وتكاليف العملات التلقيحية ، تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني، دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية مثل حماية البذور النخلات من التلف والأمراض المساعدة ضد الآفات الفلاحية المحددة بالنصوص التنظيمية.[3]

ح. بنك الفلاحية والتنمية الريفية BADR :

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/05/16 حيث يهتم بتمويل ودعم القطاع الفلاحي ومن مهامه ما يلي :[4]

- ✓ وسيلة الدولة لتحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ تقديم مساعدات لجميع النشطة التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي كالبياطرة.

[1] –صادق الهادي ، عمار عمري ، "قطاع الفلاحة في الجزائر ، مفارقة وفرة المواد والإمكانيات ، وضعف الآداء ، محدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني ، 2000–2016" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العددالإقتصادي 30 (02) ،دون سنة نشر.

[2] –زكرياء جرفي ، آمنة سفيان ، وسيلة السبتي ، "دور برامج الدعم الفلاحي في ارقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010–2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 ، العدد 01 ، مارس 2020 ، ص : 247.

[3] –بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس ،"اثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2020)مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة 2020–2021 ، ص : 38

[4] شويخي هناء ،أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، دراسة تحليلية وتقيمية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة بسكرة ، 2012–2013 ، ص: 50.

- ✓ دعم الاستثمارات الفلاحية الكبرى مثل الري تربية المواشي وكذا شراء الآلات والمعدات والأسمدة والمواد الكيميائية.
- ✓ دعم الإنتاج الفلاحي.

يمكن تجسيدها وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (06) : يوضح أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

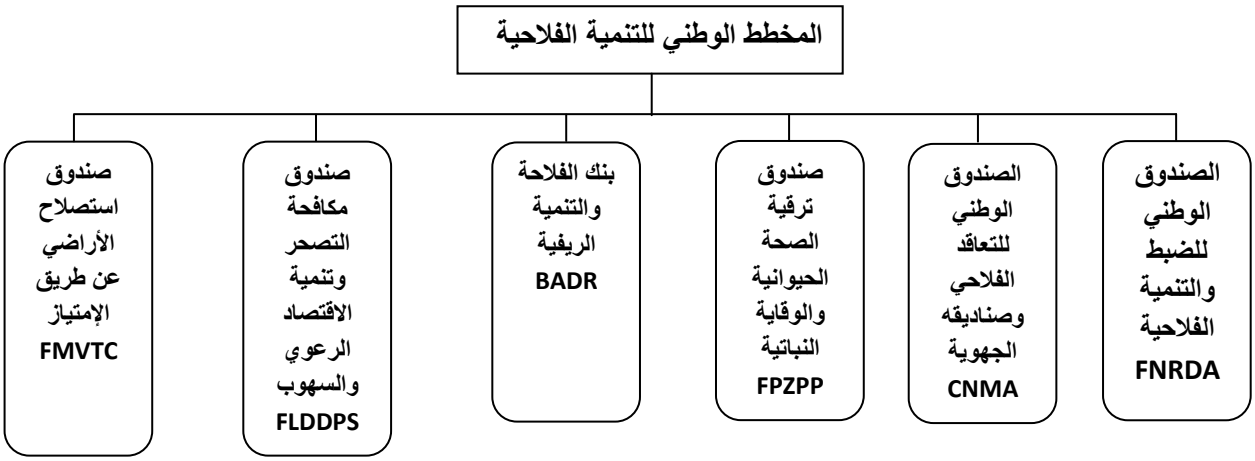

المصدر: بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس، مرجع سبق ذكره ، ص : 39.

5.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أسس هذا البرنامج بموجب المادة 230 من قانون المالية سنة 2002 الذي يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات ؛حيث اعادت الحكومة هذا البرنامج في سنة 2001 لأجل إعادة تنشيط الطلب على الاستثمار و دعم الأنشطة الفلاحية ، النشاطات الإنتاجية و خلق مناصب عمل جديدة من خلال اعطاء أهمية اكبر للقطاع الفلاحي هذه الإجراءات من شأنها أن تحقق ثلاث أهداف رئيسية وهي: محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة، خلق التوازن الجهوي التنموي وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.[1]

[1]-عبد الحميد بوحموة ، "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 ، وآثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 06 ،2006 صص 126-127.

الجدول رقم (05) : برنامج الإنعاش الاقتصادي – التصريحات المالية حسب النشاط

طبيعة النشاط	الوحدة : مليار دينار					المجموع %
	تصريحات البرنامج					
	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الفلاحة والصيد	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.0	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.0	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني ، 2001 ، ص: 139.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو للبرنامج التكميلي في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد الجزائري، والعمل على ترقية الصادرات الفلاحية لا سيما المنتجات المحلية وحمايتها عن طريق التصدير والتنويع، واستحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب بالقطاع الفلاحي، وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.[1]

[1]–بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس ،"اثر االدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2020)مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة 2020–2021 ، ص : 4.1

الجدول رقم (06): المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	5.90	1.70	3.40	2.00	1.60
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام %	4.16	0.05	1.53	0.54	0.35

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني (http://data.albankaldawli.org.02 mai 2021. 10:45)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري حقق معدلات نمو متذبذبة للناتج الداخلي الخام الحقيق؛ حيث ترتفع في سنة وتنخفض في سنة أخرى، إذ بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005 وحقق أدنى قيمة سنة 2009 بـ 1.60%، ويعود ذلك إلى الصدمة النفطية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، كما تم تسجيل معدلات نمو ضعيفة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة هي 0.05% سنة 2006.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

ويعرف أيضا باسم البرنامج الخماسي حيث يعتبر هذا الأخير من أضخم البرامج التي قامت بها الدولة الجزائرية، من خلال تنفيذها لسياسة التجديد الريفي و الفلاحي لتعبئة الموارد العمومية بـ 240 مليون دولار أمريكي، وذلك قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية.[1]

وأهم ما ميز هذا البرنامج هو سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي كانت المحور الأساسي له والقائمة على ثلاثة ركائز وهي:

1- التجديد الفلاحي:

عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وعصرنة أجهزتها وزيادة وتيرة إنتاج المحاصيل والمتوجات الفلاحة وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع.[2]

2- التجديد الريفي:

[1]-كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2000-2019" ، مذكرة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدمة لقسم علوم السياسة بجامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2017-2018 ، ص: 41.

[2]-كاهنة سعودي ، "آفاق تطبيق القرض الرفيق في الجزائر دراسة حالة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مشداله (46)" ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال ، جامعة البويرة ،2018-2019 ص : 35.

يسعى هذا البرنامج على تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية[1]، من خلال قيام هذا البرنامج بدعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمتمثلة في التوظيف الأمثل للثروات المتوفرة لتلك المنطقة ، والاستغلال والتسيير العقلاني للثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها وتثمين منتجاتها وتنويع نشاطاتها الاقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال[2]، أي ان هذا التجديد يهدف إلى حماية وتعزيز الموارد الطبيعية والرعوية وكذا الموارد النباتية والمائية لكل منطقة.

3- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية :

ظهرت هذه الركيزة من أجل دعم الموارد البشرية بغية حسن تسيير مرحلة التجديد من خلال تقوية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في مجال البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي مع الاهتمام بمصلحة الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومكافحة حرائق الغابات.[3]

ويمكن تمثيل هذه الركائز في الشكل الموالي :

الشكل رقم (07): يمثل ركائز التجديد الفلاحي والريفي ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014

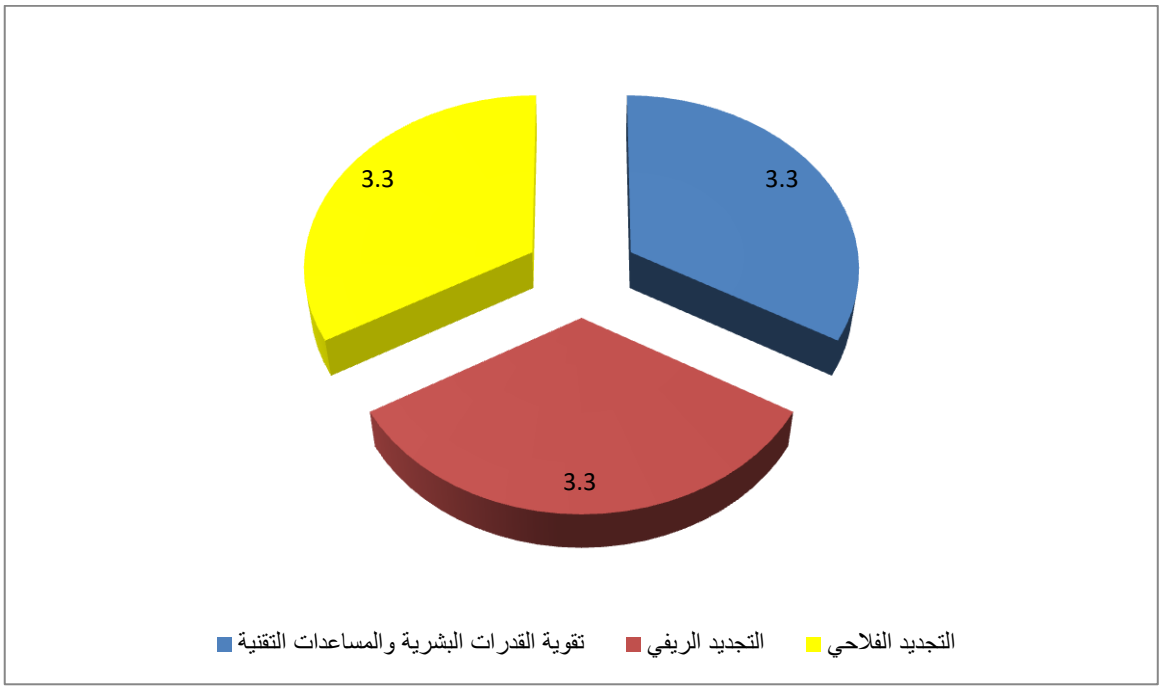

المصدر: بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس، مرجع سبق ذكره ، ص : 43.

[1]- فاروق أهناني ،" استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ، المجلد 09 ،العدد 02 ،02 جوان 2018 ، ص : 369 .

[2]- محمد غردي ، نصر الدين بن نير ، "تطور السياسات الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها" ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد 10 ، ص: 204

[3]- زاوي بومدين ،سليمان براضية ،"سياسة الدعم الفلاحي بالجزائر ،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي" ، جامعة مسيلة ،العدد 02 ،سبتمبر 2017 ،ص: 104 .

رابعا: المخطط الخماسي 2015-2019

جاء لضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الإنتاج في الشعب الغذائية الإستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ما يسمح بنظام جهود جديدة، وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي ويهدف هذا البرنامج إلى تذليل الصعوبات القانونية للإستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم، وتطوير الجهاز الوطني للضبط[1]، ولدى هذا البرنامج عدة تسميات منها برنامج النمو الجديد، مخطط عمل الفلاحة.

يرتكز هذا المخطط على ثلاثة ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): يوضح ركائز البرنامج الخماسي (2015-2019)

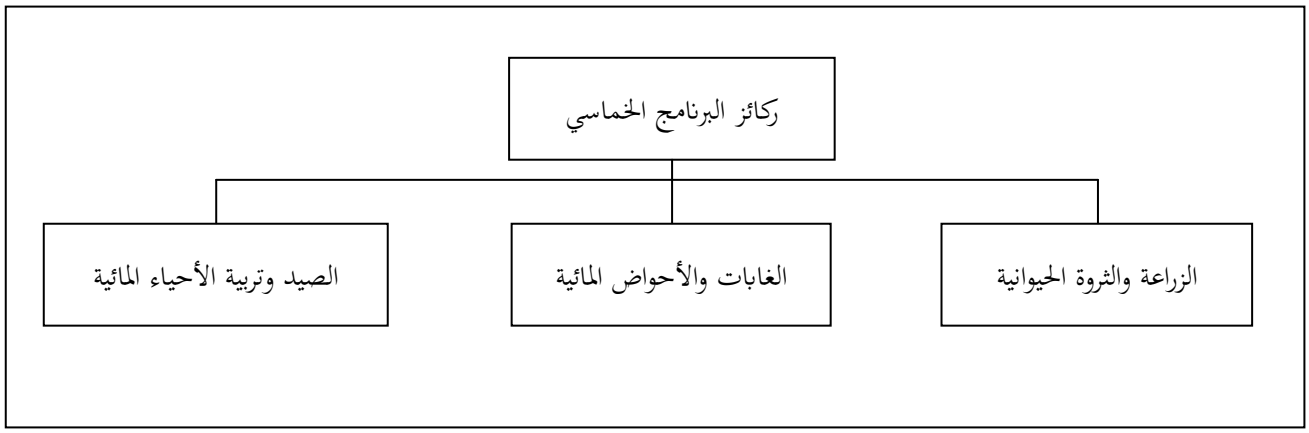

المصدر: رحال فاطمة، طويل حدة، "دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، ص : 124.

1. النقاط التي جاء بها المخطط الخماسي 2015-2019 :

نذكر أهمها وهي:

- ✓ تحقيق نسبة نمو إقتصادي قدرها 07% بحلول سنة 2019.
- ✓ إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة المؤهلة.

[1]-زاوي بومدين ، سليمان راضية ، مرجع سبق ذكره ،ص : 104.

- ✓ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الفلاحية وتوفير العقار الفلاحي والحصول على خدمات عمومية جديدة.
- ✓ زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية.

بالإضافة إلى [1]:

- ✓ المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.
- ✓ مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية عن طريق تكثيف سياسة الدعم والتمويل.
- ✓ عصرنه الإدارة الفلاحية والرشاد الفلاحي لأجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفير الحماية الحيوانية والنباتية.
- ✓ استحداث وسائل المكننة الفلاحية والأسمدة.
- ✓ عزم السلطات العمومية على السعي لأجل تحقيق الأمن الغذائي ومواصلة الدعم للقطاع الفلاحي للوصول إلى ذلك.

2. أهداف المخطط الخماسي 2015-2019 :

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2] :

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة والعاملة.
- ✓ إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- ✓ استحداث مناصب الشغل ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة وتأهيلها.

[1] – بلطرش وفاء ،بن رجم ايناس ،"اثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2020) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماستر في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة ميلة ،2021 ،ص : 44.

[2] –هدى بن محمد ، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019 " ، مجلة كلية السياسة والإقتصاد ، العدد 05 ، يناير 2020 ، ص : 51.

خامسا : ترقية النشاط الفلاحي على ضوء مخرجات ندوة الإنعاش الاقتصادي أوت 2020

وذلك من خلال :

1. ترقية النشاط الفلاحي على ضوء مخرجات الندوة:

شكلت ترقية الاستثمارات في الصناعات التحويلية وسلاسل توزيع المنتجات الفلاحية وأرضيتها الفلاحية اللوجستية من أجل تثمين الفوائض، ومن بين التوصيات نذكر[1]:

- ✓ انشاء حوافز ملائمة ومناسبة فيما يخص التمويل والعقار الفلاحي والحوافز الضريبية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.
- ✓ تشجيع الفلاحين على الاستثمار الجماعي فيما يخص الصناعات التحويلية ومنصات الخدمات اللوجستية الفلاحية.
- ✓ تحسين حوكمة الأراضي الفلاحية العمومية واعتماد تقنيات إنتاجية فعالة.
- ✓ تطوير تقنيات السقي وزيادة الأراضي الفلاحية المسقية ، والحفاظ على الإمكانيات المائية للبلد.
- ✓ تعزيز انتاج ونشر الابتكارات التقنية المناسبة لمختلف أنواع المستثمرات الفلاحية.
- ✓ تحسين وتنظيم مهنة الفلاحة وتحريرها من القيود البيروقراطية.
- ✓ تحسين القدرات المالية البشرية لوزارة الفلاحة من أجل إعداد سياسات فلاحية تلائم متطلبات البلد.

2. رهانات القطاع الفلاحي في الجزائر :

تعد الجزائر من أكبر الفضاءات المتوسطية في العالم فهذا القطاع سيوفر ثلاثة ملايين منصب شغل ويصدر 300 مليار دولار على الأقل، كما لها إمكانيات فلاحية كل سكان المعمورة بمنتوجات فلاحية صعبة مضادة للأكسدة منها[2]:

- ✓ زيت الزيتون الجزائري أحسن الزيوت في العالم ويصنف كغذاء طبي من الدرة الأولى.
- ✓ الزيتون والبرتقال الجزائريان يتوفران على أوميغا (03).
- ✓ التمور الجزائرية فركتوز مائة بالمئة (100%).
- ✓ الإمكانيات الفلاحية الجزائرية تفوق 20 مرة الإمكانيات الإسبانية.

[1]–وداد طالبي ، "دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000–2018 "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 31 ديسمبر 2020 ، ص : 570.

[2]–جدي عبد الحليم ، شرياق رفيق ، "التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع" ، مداخلة بعنوان استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي ، جامعة 8 ماي 1945 دون سنة نشر ، صص : 9–11.

هذا جعل واقع ومستقبل الفلاحة الجزائرية في السنوات الأخيرة يحظى باهتمام الكثير من الخبراء والباحثين الذين أعدوا وساهموا في دراسات وافية وشاملة، تمكن في حالة اعتمادها من إعادة بعث الحياة في القطاع الفلاحي بالجزائر ومنحه الصدارة علميا لاسيما وأن الجزائر تتوفر على شريط ساحلي خصب يتجاوز 90% مما تتوفر عليه دول البحر المتوسط.

الجزائر تحظى بكل المميزات والخصائص التي تجعلها رائدة وقوية في مجال زراعة الزيتون وإنتاج أفضل الأنواع وأجودها، الذي نال شهرة كبيرة في الأسواق العالمية لتوفره على العناصر والمواد العضوية الصحية التي تجعل منه غذاء طبيا متكاملا.

- ✓ تعتبر الجزائر أكبر فضاء متوسطي لحيازتها 3 أرباع المساحة المتوسطية الفلاحية مما جعلها تفوق كاليفورنيا 10 مرات وأكثر من 20 مرة إسبانيا.
- ✓ إن البديل الأول لعائدات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري هو القطاع الفلاحي ما يتطلب الوقوف والإهتمام بهذا الأخير خاصة أن الجزائر تزخر بطاقات مادية وبشرية ومساحات فلاحية شاسعة تمكنها من تقليص الفاتورة الغذائية التي باتت تقارب المليارين دولار.

فالرهان الحقيق للنهوض بهذا القطاع هو دعم الشباب ماديا ومعنويا في ظل توجه شريحة كبرى منهم إليه وتكوينهم أكاديميا بالإضافة إلى مكننة الفلاحة، الذي يعد السبيل الوحيد لربح الوقت وإتقان عمليات الحرث والجني وتسهيل الإستثمار الفلاحي الوطني والأجنبي، الحصول على الأراضي الفلاحية، القروض خاصة في الجنوب، وكذا انشاء تعاونيات وجمعيات لتنظيم الفلاحين ومختلف نشاطاتهم.

سادسا : خارطة الطريق : التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024)

تجسيدنا لمسار التنمية الفلاحية الريفية ومواصلة للمجهودات ، بناء على مكتسبات السياسات الفلاحية المتعاقبة ، تم اعداد ورقة "طريق التنمية الفلاحية والريفية 2020-2024 ، ترتكز على 08 محاور رئيسية وهي : تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية ، زيادة النتاج والإنتاجية ،ترشيد استخدام الأراضي الزراعية ،التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية ، الحفاظ على التراث الحرحي وتنميته وتعزيزه ،التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهول والزراعة الرعوية ، التنمية والترويج في المناطق الصحراوية ،ودمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية .[1]

[1]- الدكتور مقدم عميرات ، مداخلة حول تحليل وضعية الإمكانيات الزراعية المتاحة وتحقيق الأمن الغذائي ، الملتقى الدولي حول الاقتصاديات الزراعة الفلاحية الصحراوية في الجزائر (المعوقات ،الفرص والآفاق) يومي 12-13 ديسمبر 2022 ، جامعة حمة لخضر بالوادي.

سابعا : العوامل الواجب توفرها لنجاح برامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

إن نجاح برامج دعم القطاع الفلاحي المنتهجة يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية:

1- إن برامج الدعم الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الفلاحي، ورغم ما لهذه البرامج وما نتج عنها من إصلاحات وآثار إيجابية للقطاع الفلاحي إلا أن نجاحها لبث تنمية حقيقية فيه مرهون بـ[1]:

أ. تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الإحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الفلاحي التي يتم استيرادها من الخرج مع ضرورة الاهتمام بالانتماء الفلاحي وجعله يسير وفق ميكانيزمات الأسواق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

ب. تحرير المنتجات الزراعية من العقود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

ج. ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيع الملكية الخاصة للأرض وتوفير شروط الحفاظ عليها، على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات.

فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأجيرها لمستغليها.

بالإضافة إلى[2] :

1- ضرورة وضع سياسة ملائمة لتكزين والبحث في الميدان الفلاحي وتشجيعها من خلال ما توفره من الموارد المالية ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ما له من تنمية وتطوير القطاع الفلاحي ، حيث نلاحظ أن ما يقارب 05 مليار دولار تنفق على الأبحاث الفلاحية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 1.3 مليار دولار من حجم هذا الإنفاق.

2- من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية والقانونية الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه البرامج لا تكفي وحدها إذ لم يكن العاملون في القطاع الفلاحي طرفا مشاركا فيها ، ما يجعل مسألة تعظيم الفلاحة ترتبط بالاتصال العام بينها وبين القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للإستغلالات الفلاحية ، وأن هشاشة القاعدة وضعف إنتاجيتها نتيجة غياب

[1] –نور محمد لمين ، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة –ولاية تيارت–" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012–2013 ، ص : 131.

[2] –نورة منصوري ، "معالجة أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر" ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، عدد15 ، دون سنة نشر.

الإدارة والسياسة الفلاحية السليمة التي من شأنها أن تضع حدا للمضاربات التي عرفها القطاع الفلاحي وتوفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.

3- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الفلاحي من خلال سياسة فلاحية شفافة وفعالة من شأنها أن تعير الاعتبار لهذا القطاع بما يتضمن استقرار اليد العاملة تضع حدا للهجرة والريفية ، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بأساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بالمكننة الفلاحية بدل الطرق التقليدية ، والعمل على استغلال مياه الري وتوفير وسائل التخزين وإنشاء الطرق الرئيسية والفرعية في المناطق الريفية ، بالإضافة إلى الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الفلاحي وتطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الفلاحي.

إن جعل الفلاحة ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية يسمح بالتخفيف من حدة التعبئة الغذائية وتحقيق هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات ، يعيد للقطاع الفلاحي الدور والأهمية الحقيقية له بعدما كان مهمشا في استراتيجية التنمية المخططة.

المبحث الثالث : واقع القطاع الفلاحي بولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي منطقة فلاحية رعوية بامتياز ،وهذا يعود للقدرات الفلاحية التي تتمتع بها على غرار بعض المناطق داخل الوطن ، ومن خلال هذا البحث سنحاول تقديم شرح مفصل لموقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية ومن حيث التضاريس المختلفة التي تتمتع بها.

المطلب الأول : التعريف بولاية الوادي وإمكانياتها الفلاحية

ولاية الوادي أو وادي سوف تحتل موقعا هاما بالجزائر في المجال الصحراوي ، ويتميز بظروف مناخية صعبة وجافة ، ويقع في بيئة صحراوية قاحلة.

أولا : تعريفها

ولاية الوادي هي ولاية جزائرية انبثقت عن تقسيم الإداري لعام 1984 ، وتنقسم الى منطقتين ذات أصول عرقية هما : منطقة وادي سوف ومنطقة وادي ريغ :عاصمة الولاية هي مدينة الوادي وهي تعرف بمدينة الف قبة وقبة،كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية ن وتتربع ولاية الوادي على مساحة تقدر بحوالي 54.573 كم^2 ، حيث تضم 30 بلدية مجمعة في 12 دائرة ،عدد سكانها 990 ألف نسمة.[1]

ثانيا: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي منطقة رعوية بامتياز وهذا يعود للقدرات الفلاحية التي يتمتع بها على غرار بعض المناطق داخل الوطن .

1-**الموقع الجغرافي** : تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر في منطقة استراتيجية.[2]

- ✓ يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسة.
- ✓ ومن الشمال ولاية خنشلة.
- ✓ ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة.
- ✓ ومن الجنوب ولاية بسكرة.
- ✓ ومن الشرق الجمهورية التونسية.
- ✓ ومن الغرب ولاية الجلفة.

[1]-يوسف باهي، زهير عبيدة ، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة 2005-2019" ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 04، العدد 01 ، الجزائر ، 2021 ، ص : 269.

[2]-زكرياء جرفي ، الناصر بوطيب، "دور الزراعة في تحقيق التنمية الإئتصادية في الجزائر – ولاية الوادي نموذجا"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد 02، العدد 02،الجزائر،2019 ، ص : 96.

2-**التضاريس** : تنقسم التضاريس لولاية الوادي الى أربعة هي كالتالي :[1]

- ✓ منطقة سوف : منطقة رملية وتغطى كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية .
- ✓ العرق : منطقة رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل 3/4 من مساحة سوف وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب (80 م الى 120م) والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير .
- ✓ منطقة واد ريغ :نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد من الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية الى جنوبها التي تضم دائرتي جامعة والمغير وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة وتمتد حتى حدود ولاية ورقلة ،كما تتواجد بها بعض الأودية .
- ✓ منطقة المنخفضات :وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراية وسطيل.

الشكل (09) : خريطة الموقع الجغرافي لولاية الوادي

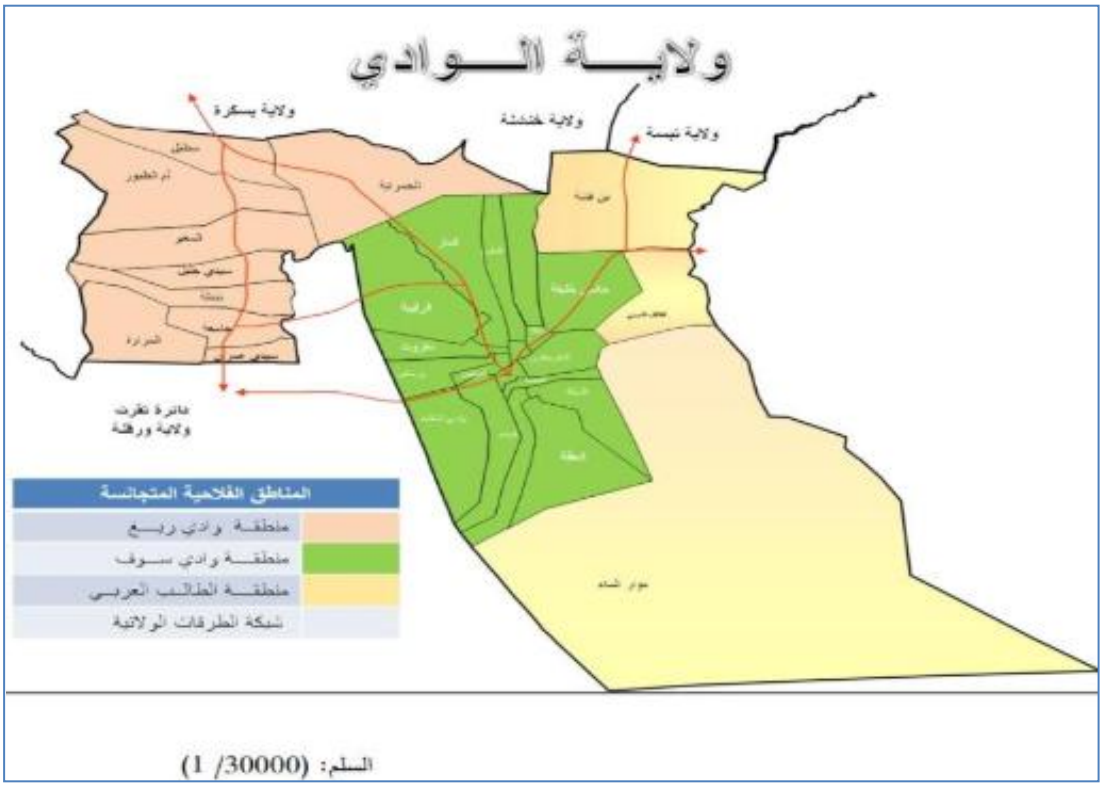

المصدر: خريطة الحدود الإدارية لولاية الوادي (فالح ، بقاط، 2020)

[1]-زراري ليلى ، مريم زغلامي ، زكرياء جرفي ، "تقدير وتحليل دوال مردودية الإنتاج الفلاحي في المناطق الفلاحية – دراسة مردودية إنتاج التمور في ولايتي بسكرة والوادي خلال الفترة 2005-2017 ، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية 30-31 أكتوبر 2019 ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، ص : 409.

3- المناخ والمياه :

✓ المناخ : تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد وصيفه الحار ،ومتغير في درجة حرارته في الصيف ، سقوط الأمطار ضعيف جدا ، حيث يبلغ معدل التساقط خلال السنة 35 ملم ،أما درجات الحرارة فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا 45 درجة حرارية.[1]

✓ مصادر المياه :

تختلف الصحراء عن غيرها بكثرة مواردها المائية الباطنية ن خاصة في جزئها الشمالي والذي يتميز بوجود أكبر طبقتين وهما المركب النهائي الذي يمتد على مساحة تقدر ب 350000 كم^2 ،والمتدخل القارئ الذي يتكون من تشكيلات زمنية وحجرية مختلفة [2] ،كما ان التجارب والدراسات والبحوث التي أجريت في المنطقة الصحراوية تدل على غنى الصحراء بالإحتياطي من المياه حسب تقدير الخبراء أنه يتراوح بين 24000 مليار م^3، و60000 مليار م^3.[3] وولاية الوادي لديها موارد مائية جوفية هامة، تستعمل أساسا من أجل تغطية الإحتياطات الفلاحية والإستهلاك والمياه الصالحة للشرب، حيث تتكون طبقات المياه الجوفية الموجودة بمنطقة وادي سوف كالتالي[4] :

- طبقة المياه السطحية، والتي تتواجد على امتداد كامل الإقليم لها سمك بمعدل 50 متر تتكون أساسا من رمل وحبيبات دقيقة متداخلة بشرائح من الطين الرملي إلى الجبسي، يكون مستوى الماء فيها على عمق 15 متر في مدينة الوادي وعلى عمق 09 متر في مدينة قمار وعلى عمق 03 متر في مدينة سيدي عون.
- طبقة المركب النهائي، متكونة من جزئيات رملية ذات نفوذية عالية تتواجد على عمق 400 متر و480 متر، وتحتل داخل الإقليم من جهة أخرى سمكها ذو معدل 50 متر تقريبا، طبقة البونتيان هذه لها أهمية هيدرولوجية هامة سواء تستغل كميات شرب (استغلال بشري) أو مياه للسقي (استغلال فلاحي).
- طبقة القاري المتداخل، القاري المتداخل يسمى أيضا الألبيان هذا الأفق الحاوي أو الحامل للمياه يتكون أساسا من رمل غضاري مع حجر رملي، عمقه ما بين 1600 و1800 متر بسمك يستطيع الوصول حتى 400 متر حالة بوعروع بدوار الماء.

[1]-حمزة بالي ، زبيدة محسن ، تي أحمد ، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة الوادي نموذجا خلال الفترة (2000-2019)"، مجلة الباحث ،العدد 20(01)، الجزائر ، 2020 ، ص :833.

[2]- لطفي مخزومي ، آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اللاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ،جامعة المدية ، الجزائر ،2015-2016 ، ص 108 .

[3]-موسى رحموني ، "الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ 1983" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2000-2001.

[4]-لطفي مخزومي ، مرجع نفسه ، صص : 108-109.

الجدول رقم (07) : المخزون المائي المتواجد بولاية الوادي

المصادر المائية	المخزون المائي	المياه المسخرة	المياه المستغلة			
			الشرب	السقي	الصناعة	الإجمالي
الحجم	4900	912.56	255.60	592.14	4.26	852
النسبة %	100	18.60	30	69.50	0.50	100

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أكبر حصة من المياه تذهب لسقي الأراضي الفلاحية بولاية الوادي بنسبة 69.50% أي تقريبا 70% مقابل 30% لكل من الشرب والصناعة ، وترجع الكمية الكبيرة المستغلة من المياه لسقي الأراضي المستعملة في الفلاحة بالولاية كون المنطقة ذات طبيعة صحراوية.

الشكل رقم (10) : أنظمة الري بولاية الوادي 2020-2021

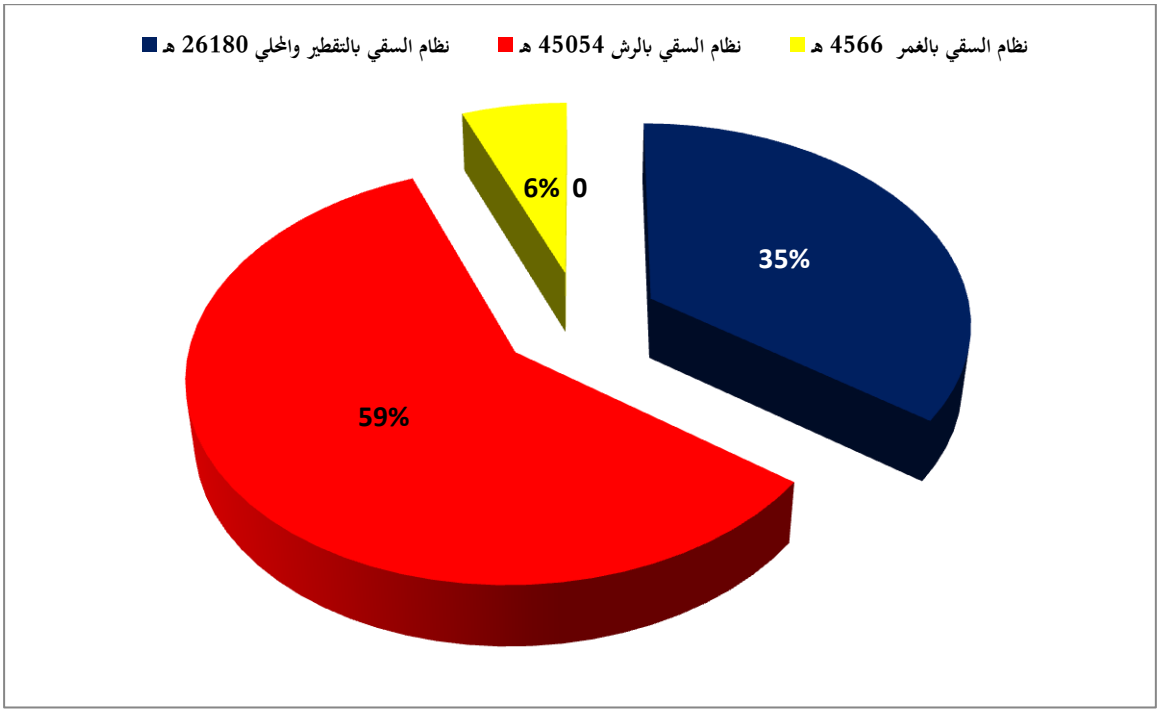

المصدر: عدلان معطى الله ، مدير المصالح الفلاحية بالوادي ، مداخلة حول واقع الفلاحة بالوادي ، الملتقى الدولي حول الاقتصاديات الزراعة الفلاحية الصحراوية في الجزائر (المعوقات ،الفرص والآفاق)، يومي 12-13 ديسمبر 2022 ، جامعة حمة لخضر، الوادي.

4-**النشاطات الأساسية** : تعتبر ولاية الوادي ولاية فلاحية بامتياز حيث نجدها تتميز بالعديد من الأنشطة الأساسية منها [1]:

- زراعة النخيل : حيث يقدر إنتاجها بـ 2624400 قنطار من مختلف الأنواع على مساحة قدرها 37440 هكتار.
- زراعة البطاطا : حيث يقدر إنتاجها ب 1530000 قنطار على مساحة 3500 هكتار أي بمردود قدره 329.43 قنطار /الهكتار.
- تربية المواشي : حيث تقدر ب 1284400 رأس بمختلف أنواعها.

التجارة ، السياحة والصناعات التقليدية تشكل النشاطات الأساسية للولاية باعتبارها منطقة حدودية وصحراوية.

المطلب الثاني : طرق الدعم الحكومي الموجهة للفلاحة لولاية الوادي

إن الدعم الفلاحي هو مجموعة من العمليات والبرامج التي تتكفل في سبيل مساعدة الفلاح وتوجيهه من أجل تمكينه من الوصول الى تحقيق سقف إنتاجي وبالتالي التأثير بالإيجاب على القطاع الفلاحي وكذا التنمية المحلية والوطنية.

أولا : برامج الدعم المالي الفلاحي /FNDA/ FNDIA

تمثل سياسة دعم الفلاحي ضمن مخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد الفلاحي والريفي جهدا راميا الى تقديم الدعم المالي للقطاع الفلاحي في مختلف الفروع والشعب ،حيث تعاني هذه المجالات من الهشاشة والمشاكل بعد انسحاب الدولة من دعمها وخصصتها ،مما أدى الى تراجع الإنتاجية الفلاحية وتقلص حجم الاستثمارات فيها ،وحيث ان الاقتصاد الحالي يعتمد على المنافسة وتحديات متطلبات السوق ،فان الفلاحين يجدون صعوبات في مواكبة هذه المتطلبات مما أدى الى تراجع قدرتهم في تحسين مستواهم وبالتالي قررت الدولة مرافقة الفلاحين في جميع المستويات الممكنة ، سعيا الى زيادة الإنتاجية وتحسين الأسس التحتية للقطاع الفلاحي كما يهدف نهج الدعم الى تعزيز قدراتهم وتطوير أنظمة الإنتاج المختلفة لتحقيق العصرنة وخلق فرص للاستثمارات المتعددة في هذا المجال من خلال.[2]

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق المخصصة للحبوب ومعرفة بمردودها الضعيف أو المتروكة بورا وتحويلها لزراعة الشجار والتركيز على انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية.

[1]-زكريا جرفي ،مرجع سابق ذكره ،ص 409.

[2]-أهناني فاروق ،مرجع سبق ذكره ،صص :238-239.

- تكتيف إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (كالحبوب ، الحليب ، الأشجار المثمرة ، البطاطا).

إن الغلاف المال المخصص للبرامج لايمكنه تجاوزه في عملية التنفيذ بأي حال ، ويكون الدعم من خلال بنك الفلاحة التنمية الريفية وينجز أما عن طريق الفلاح أو عن طريق المقاول أو عن طريق وحدة تقديم الخدمات ، أما البرامج الممولة 100% الإنجاز فيها يكون عن طريق المقاول مباشرة والفلاح يستفيد من الإنجاز والخدمة فقط ،وفي سنة 2005 كان هناك رقابة ومتابعة ميدانية لكل البرامج التنموية التي استفاد منها الفلاحين لمدة عامين ونصف مع تقديم النصح والتوجيه ،أما الذين لم يباشروا العمل يقدم لهم تحذير وفي حالة عدم الاستجابة يحرر مقرر استرجاع الأموال وتحرر قائمة للبنوك في حقهم حيث لا يمكنهم الاستفادة مرة أخرى.

وعلى هذا الأساس حدد المبلغ الإجمالي الملتزم به للدعم 10.2 مليار دينار جزائري تم استهلاك 8.8 مليار دينار جزائري أي نسبة 94% ،لأهم العمليات المنجزة خلال فترة 2000 الى 2018.

جدول رقم (08) : العمليات المنجزة في اطار الدعم الفلاحي (2000-2018)

الرقم	العملية	الوحدة	المقومات الفيزيائية
1	غراسة النخيل	هكتار	8872
2	غراسة أشجار الزيتون	هكتار	1738
3	البيوت البلاستيكية	بيت	2575
4	حفر الآبار السطحية	بئر	2423
5	حفر الابار المتوسطة	بئر	577
6	تجهيز آبار بمضخات كهربائية	مضخة	6481
7	انجاز احواض السقي	حوض	4190
8	انجاز شبكة السقي بالتقطير والرش	هكتار	15300
9	إعادة الاعتبار لشبكة السقي والصرف	هكتار	2644
10	انجاز غرف التبريد	غرفة	55
11	معاصر زيت الزيتون	معصرة	02
12	وحدة تحويل التمور	وحدة	01
13	وحدة توضيب التمور	وحدة	05
14	جررات فلاحية وملاحقة	جرار	157
15	آلات حاصدة	وحدة	08

المصدر : أهناني فاروق ، مرجع سابق ذكره ،ص: 240.

يوضح الجدول رقم (08) العمليات المنجزة في اطار الدعم الفلاحي وتجسيد برامج التنمية الفلاحية بولاية الوادي ،حيث قسمت الى شقين ،الأول خاص بالدعم بعض الزراعات الإستراتيجية كالنخيل بتوسيع مساحتها الى شقين الثاني خاص بالمكتبة وتثمين المنتجات الفلاحية فمثلا :إنجاز غرف التبريد ب 55 غرفة ،معاصر زيت الزيتون بـ 02 معصرة ، وحدة تحويل التمور 01 ، وكذا توضيب التمور ب 05 وحدات ، أما الجررات الفلاحية وملاحقها 157 جرار ولا ننسى الآلات بـ 08 وحدات.

كل هذه العمليات تعكس حجم الدعم المخصص للقطاع الفلاحي الي استفادت منه ولاية الوادي ، الذي من شأنه أن يحفز وتشجع الفلاحين للعمل بشكل جيد ن كذلك الفلاحة في الجنوب لها خصوصية وتتطلب دعم مالي كبيرا نظرا لصعوبة المناخ والطبيعة الوعرة.

- ✓ وضعية ملفات قرض التحدي : هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدة محددة للمشاريع بحيث تكون فوائد القروض على عاتق الدولة :

أ- مشاريع الهيئات الاقتصادية المجسدة على الأراضي غير الفلاحية يتم التوجه بها الى بنك BADR، دون اللجوء الى إجراءات المصادقة.

ب- المشاريع المجسدة على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة أو خاصة للدولة والمستغلة بصفة جماعية أو فردية والمقبولة والمصادق عليها من طرف مديلر المصالح الفلاحية.

وفي هذا الأطار تم دراسة 97 ملف استثماري بحيث تم القبول والمصادقة على 52 مشروع استثمار فلاحي من أجل الحصول على قرض التحدي بمبلغ 46 مليار سنتيم.

ثانيا : الدعم التقني

الدعم التقني هو الدعم الذي يتم التكفل فيه بتوجيه الفلاح وإرشاده تقنيا وفنيا من خلال مجموعة برامج إرشادية هادفة بدرجة أولى إلى فتح أفق جديدة في ذهنية الفلاح وتوسيع مجالات إختياراته الفلاحية وتمكينه من تحقيق الإستثمار الملائم له وفق المعايير الفنية العالمية مما يزيد الإنتاج كما ونوعا بما ينعكس على التنمية المحلية والقومية بالإيجاب، وكذلك مجموعة الإرشادات[1]:

1. الإرشاد الفلاحي : وهو نقل معلومات إلى الفلاح عبر عدة وسائل إرشادية.
   - تنظيم أيام تحسيسية.
   - زيارات ميدانية للفلاحين وتوجيههم.
   - إقامة أيام تطبيقية فلاحية موجهة للفلاحين والمستثمرين الجدد.

[1]-أهناني فاروق ،مرجع سبق ذكره ،ص : 255.

- تنظيم ملتقيات فلاحية لمواكبة وعصرنة وإعطاء الفلاح أفكار جديدة.
- الإرشاد الجواري عن طريق مجموعة من النشاطات التي تقام في حدود الولاية على مستوى البلدية التابع لها الفلاح.
- الإرشاد الجماهيري ويتم عبر برامج الإذاعة والتلفزة والتظاهرات الفلاحية حيث يتم بث برنامج وومضات إشهارية كل صباح عبر أثير إذاعة سوف بالإضافة إلى البرنامج الأسبوعي تحت ما يسمى الرمال الخضراء على نفس الأثير يوم الثلاثاء من كل أسبوع.

2. مراقبة الصحة النباتية : حيث يتم تشكيل لجان لمراقبة ومتابعة النباتات وتوجيه الفلاح في حالة وجود أي خلل في المساحات المزروعة قصد تمكينه من تفادي الأمراض والآفات والوصول بالمنتوج لأعلى سقف ممكن وبالتالي تحقيق كل مساحة فلاحية للمنتوج المرجو الوصول إليه بالإضافة إلى مراقبة المنتوجات الفلاحية أثناء البيع أو التصدير.
- حملات مكافحة حفار أوراق الطماطم والقوارض.
- مراقبة المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير.
- حملات مختلفة لمكافحة أمراض المنتوجات كحملة مكافحة آفات التمور (كالبوفروة، السوسة)، حيث تم تسجيل معالجة مليون و200 ألف نخلة.
- إقامة عمليات تحسيسية في المراكز الحدودية ونقاط العبور لمنع الأمراض من الدخول من الدول المجاورة ونشر ملصقات توضيحية.
- إنشاء فرق مشتركة بين مديرتي الفلاحة والتجارة امراقبة المبيدات الفلاحية عند البائعين المعتمدين ومراقبة البذور.

وضمن الزيارات الرسمية للسلطات المركزية استفادة ولاية الوادي من :

- زيارة معالي وزير الداخلية والتهيئة العمرانية يومي 01-02 من شهر جانفي 2017 واستفادة القطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 500000000.00دج.
- حضور وفد من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لتقييم محصول البطاطس بالولاية أيام 28-29-30-31 من شهر جانفي 2017.
- حضور وفد من المديرية العامة للغابات ومفتش من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وأجنبيين وذبك من أجل إحياء اليوم العالمي للمناطق الرطبة وذلك يومي 01-02 فيفري 2017.
- زيارة معالي الوزير الأول لولاية الوادي يوم 2017/04/01 واستفادة القطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 2000000000.00دج
- زيارة تفقدية للقطاع الفلاحي للولاية لمعالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري يومي 06-2017/10/07.

- زيارة وفد الإتحاد الأوربي في مجال دعم وتنويع مصادر الدخل بما فيها تربية المائيات بتاريخ:08-2018/05/10.

3.مراقبة الصحة الحيوانية :

يقع على عاتق الدولة إنشاء لجان بيطرية متخصصة هدفها الأساسي مراقبة ومعالجة المنتوج الغذائي قصد حماية المستهلك من جهة والحفاظ على الصحة الحيوانية والمنتوج من جهة حيث تم القيام بالإجراءات التالية:

- الإشراف على تربية الدواجن.
- القيام بعمليات التلقيح المستمرة والدورية.
- الإشراف على الملابن.
- مراقبة اللحوم الحمراء والبيضاء.
- القيام بنشاطات رقابة بشراكة مع مديرية الصحة ومديرية التجارة لمراقبة تدفق الإنتاج في الأسواق وإحصاء المنتوج والتأكد من سلامته على المستهلك.

المطلب الثالث : أثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة في ولاية الوادي

للتعرف على اثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة في ولاية الوادي ،سنتطرق في هذا المبحث على دراسة المساحات الفلاحية واليد العاملة وكذا تطور الإنتاج الفلاحي في المنطقة .

أولا : تطور المساحات الفلاحية واليد العاملة

من خلال هذا المطلب سنقوم بإجراء دراسة على المساحة الفلاحية لولاية الوادي ومعرفة مدى مساهمة الفلاحة في توظيف اليد العاملة.

1. تطور المساحات الفلاحية :

تعتبر الأراضي الصالحة للفلاحة من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الفلاحة وفيما يلي جدول يوضح تطور الأراضي الصالحة للفلاحة في الوادي.

جدول رقم (09) : تطور المساحة الفلاحية لولاية الوادي من (2014-2023)

الوحدة بالهكتار

السنة	الأراضي المروية	الأراضي في حالة راحة	المساحة الفلاحية المستغلة SAU	المراعي والطرق	الأراضي غير منتجة	المساحة الفلاحية الكلية SAT	الإنتاج
2014	54108	2027	56135	784660	54370	895165	14103824
2015	57441	7921	65362	784666	53274	903296	15561309
2016	63232	6527	69759	784660	132681	987100	16964240
2017	67260	6910	74170	784660	128270	987100	18045861
2018	70669	6943	77612	784660	185628	1047900	17912128
2019	72291	7009	79300	784660	183941	1047900	19149210
2020	71924	7185	79109	784660	184131	1047900	19166217
2021	75800	10470	86270	784660	176970	1047900	21426120
2022	78550	13250	91800	784660	171440	1047900	19377262
2023	82435	12565	95000	784660	186240	1047900	20694453

المصدر : من أعداد الطالبتين : بالاعتماد على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية الوادي 2024

الشكل رقم (11) : مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة SAT

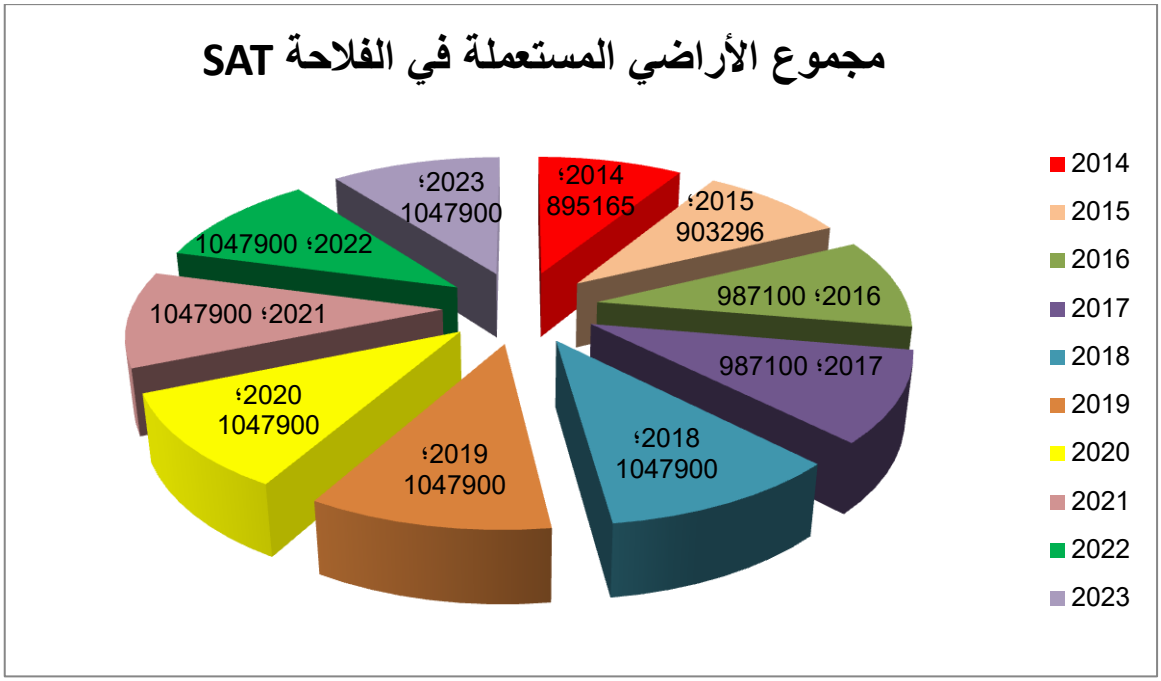

المصدر : من أعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

الشكل رقم (12) : المساحة الفلاحية المستغلة SAU

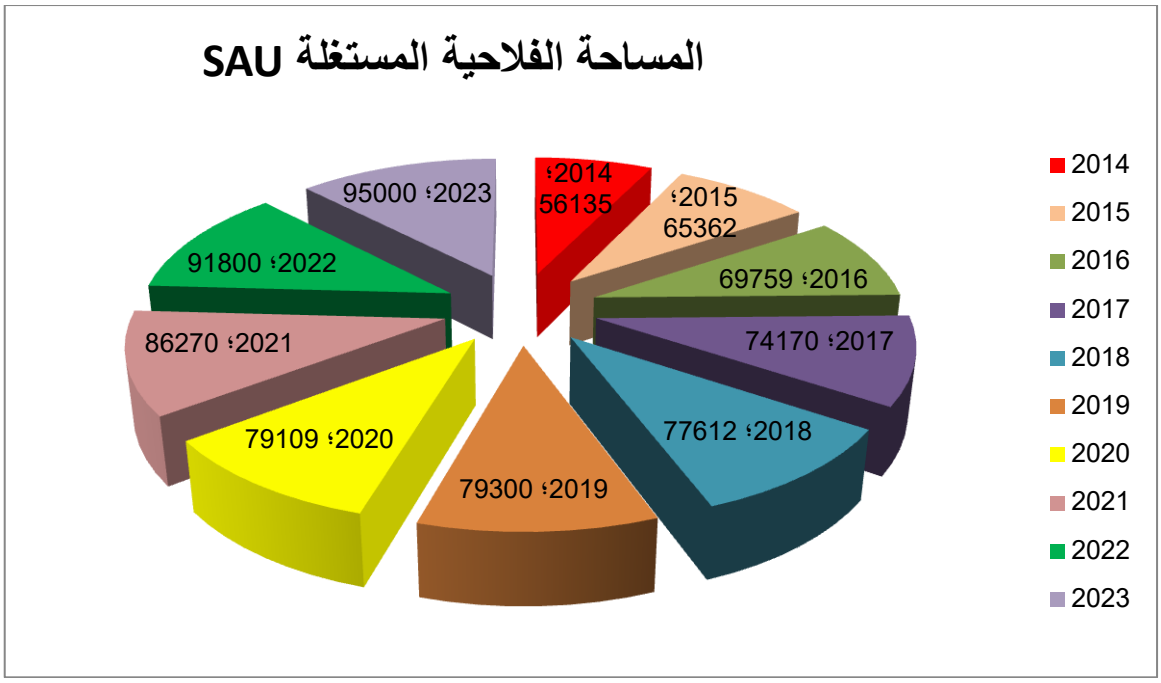

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق رقم (09).

تشير معطيات الجدول إلى تطور المساحة الفلاحية الكلية SAT التي تتوزع إلى أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية و المساحة الفلاحية المستغلة ، و الملاحظ أن المساحة الفلاحية الكلية منتجة أي تغير و بقيت ثابتة خلال الفترة من 2018 إلى 2023 بقيمة 1047900 هكتار، أما باقي السنوات فقد عرفت زيادة مستمرة لتبغ ذروتها 2018 ، في حين أن الأراضي الغير منتجة للمستثمرات الفلاحية بقيت في إنخفاض متواصل بداية من سنة 2017 حيث بلغت 54370 هكتار وصولا إلى 53274 هكتار سنة 2015 ، ثم ارتفعت 2016 إلى غاية 2018 لتسجل أعلى قيمة بـ 185628 هكتار و هي أعلى قيمة سجلتها الأراضي الغير المنتجة للمستثمرات الفلاحية خلال الفترة 2014 إلى 2023 ، لتواعد الانخفاض سنة 2018 بـ 168240 هكتار ، كل هذي مقارنة مع المساحة الفلاحية المستغلة التي شهدت إرتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث سجلت في 2023 زيادة في المساحة مقارنة بالسنة 2014 من 56135 هكتار إلى 95000 هكتار ، وهذا راجع للعلاقة العكسية فكلما زادت اليد العاملة للاستصلاح الأراضي ارتفعت المساحة المستغلة للفلاحة ونقصت مساحة الأراضي الغير المنتجة للمستثمرات الفلاحية .

2. اليد العاملة :

تعتبر الفلاحة النشاط الأساسي للسكان المنطقة و هي كذلك مخزن لليد العاملة لذلك نجد تطورا ملحوضا في السنوات اللاحقة كما هو نوضح في الجدول التالي .

جدول رقم (10) : تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي 2009-2018

السنوات	تعداد اليد العاملة
2009	70.450
2010	80.050
2011	83.150
2012	117.860
2013	122.025
2014	125.085
2015	129.580
2016	128.580
2017	130.800
2018	132.640

المصدر :أهناني فاروق ،مرجع سبق ذكره ،ص255

الشكل رقم (13) : تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي (2009-2018)

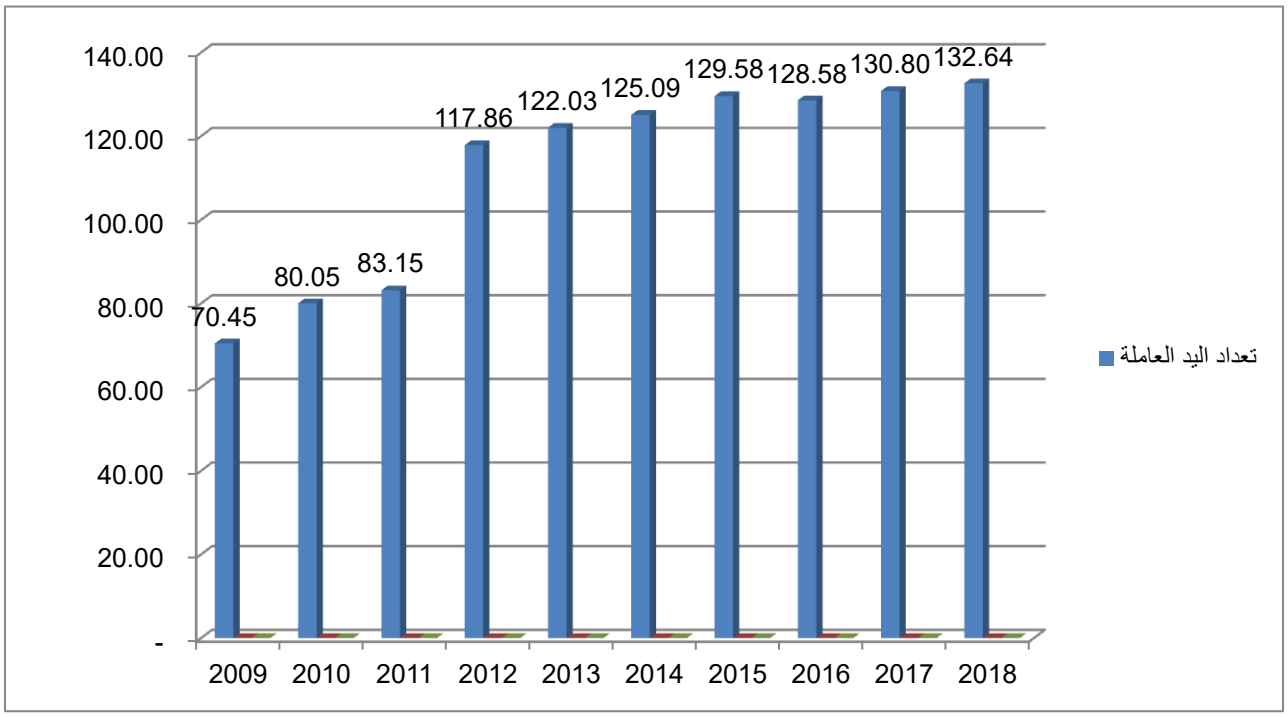

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (10).

يبين الجدول رقم (10) تطور يد العاملة في القطاع الفلاحي في ولاية الوادي خلال العشر سنوات الأخيرة ، حيث نلاحظ إرتفاعا مستمرا في تعداد اليد العاملة خلال فترة الدراسة 2009 – 2018 ، حيث بلغ سنة 2009 مثلا ، 70.750 ليصل بعدها 2018 إلى 132.640 ، ويعبر تعداد اليد العاملة لأي قطاع إقتصادي على نسبة التشغيل لهذا القطاع و الذي يقاس من خلالها نجاح هذا الإستثمار من عدمه و بالتالي فإن إرتفاع مؤشر التشغيل كما وضحه الجدول يفسر بزيادة الإستثمار الفلاحي بالولاية خلال السنوات الأخيرة من خلال برامج التنمية الفلاحية التي شهدتها الولاية و هذا ما أدى إلى نجاح إنشاء المحيطات الفلاحية المتنوعة ونجاح المحاصيل الفلاحية بها.

ثانيا : تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

إن تطور الإنتاج الفلاحي مرهون بمدى تقديم المنطقة من منتجات سواء النباتية أو الحيوانية التي بدورها تعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان.

1. تطور الإنتاج بولاية الوادي :

عرفت الفلاحة في ولاية الوادي تطورا ملحوظا من منتجاتها خلال السنوات الأخير و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والأشكال التالية :

الجدول رقم (11) : تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2009-2019)

السنوات	الحبوب	البطاطا	الطماطم	التمور	الفول السوداني	التبغ	الأعلاف	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
2009	140199	3588962	48124	1541290	7212	28107	323940	96549	6444
2010	98258	6206320	66975	1674950	7332	28290	317090	100268	3225
2011	112351	7221700	121933	1908420	8916	32996	311684	103865	6314
2012	121203	11276000	186127	2022870	6580	32315	334292	105624	5759
2013	215203	11725000	543000	2137520	7340	32890	262530	109940	15468
2014	317220	10890000	611000	2312000	14250	33000	286000	123000	20000
2015	488000	10890000	1023000	2474000	15860	35640	331500	127655	21573
2016	528800	11180000	1750000	2533100	15400	40320	479020	148780	38815
2017	570000	11530000	2170000	2624400	83000	42870	391200	149000	54700
2018	302880	11360000	2163100	2731200	97490	43440	406800	152600	63188
2019	302440	12140000	2398000	2752100	104805	43965	493334	159000	64890

المصدر : حمزة بالي ، زوبيدة محسن ، أحمد تي ، مرجع سبق ذكره، ص : 839.

الشكل (14) : تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2009 – 2019)

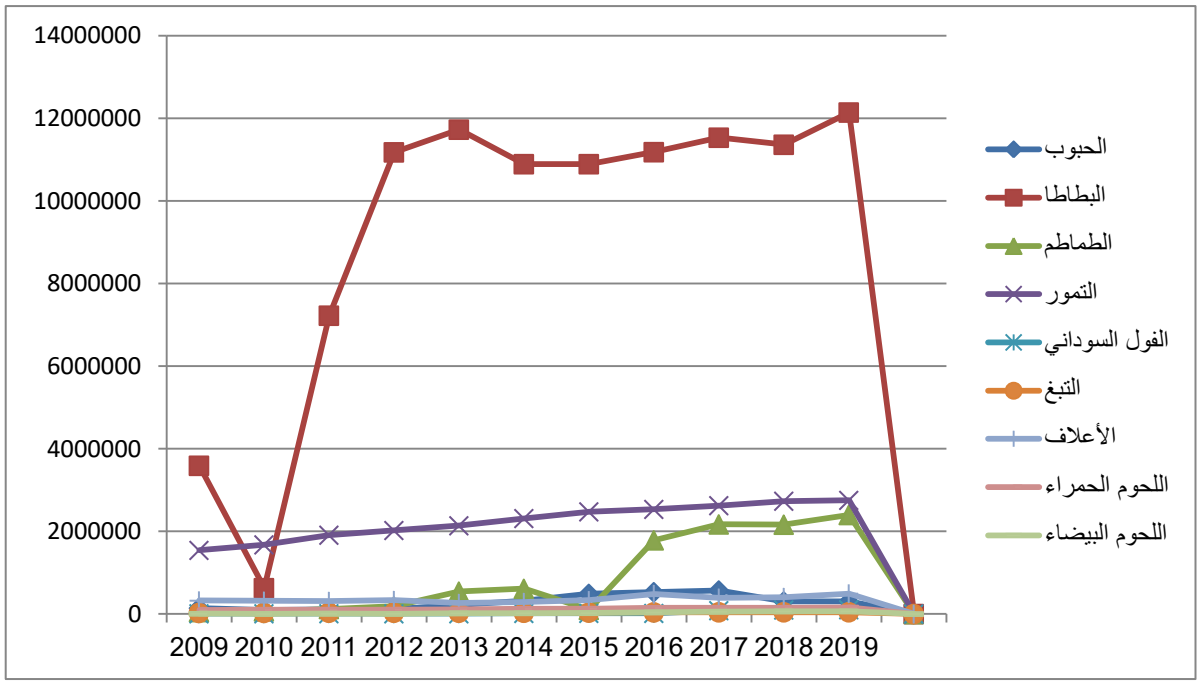

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11).

يعد المؤشر الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني من المؤشرات الدالة على التطوير القطاع الفلاحي ، حيث يشمل الإنتاج النباتي المحاصيل التالية :

القمح بنوعيه الصلب و اللين ، الشعير ، البطاطا ، الطماطم ، البقول الجافة ، الخضروات ، الفول السوداني، و التبغ ، أما الإنتاج الحيواني فيشمل : اللحوم البيضاء و اللحوم الحمراء ...إلخ

تشير معطيات الجدول رقم (11) إلى تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2009 – 2019 في ولاية الوادي.

01- إنتاج الحبوب : حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد في كمية الإنتاج إبتداء من سنة 2009 إلى غاية 2019 ، وتعد سنة 2010 أقل كمية مسجلة طيلة الفترة المدروسة إذ بلغت 98258 قنطار ، ويسجل الإنتاج أرقام متزايدة إنتقلت إلى 140199 قنطار سنة 2009 في حين عرفت إنخفاظا سنة 2010 لتصل 98258 قنطار ، ثم عرفت كمية الإنتاج بعد ذلك إنتعاشا متواصل أنطلاقا من سنة 2011 لتصل إلى أعلى مستوياته سنة 2017 بقيمة 570000 قنطار ، لتعاود الإنخفاظ سنتي 2018 – 2019 بنسبة ضعيفة ، كل هذا التطور بكمية الإنتاج خاصة خلال السنوات الأخيرة راجع لمجهودات الدولة و الفلاحين من خلال البرامج الفلاحية المقدمة للولاية.

02- إنتاج الخضروات : تضم شعبة الخضروات العديد من المحاصيل : الطماطم ، البطاطا ، الجزر ، البصل ...إلخ من خلال معطيات الجدول قمنا بتحليل محصولين البطاطا و الطماطم و الملاحظ أن منتوج البطاطا عرف تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، إلا أن كمية الإنتاج عرفت تراجعا طفيفا سنتي 2014 -2015 بـ 10890000 قنطار في حين قدرت أقصى قيمة إنتاج لها سنة 2019 لتصل 12140000 قنطار بمعدل نمو فدر 91 % مقارنة بسنوات السابقة ، وهذا راجع لتوسيع الأراضي الفلاحية المنتجة للبطاطا مع إكتساب الفلاحين الخبرة في هذا المجال بمساعدة تقنيين في الفلاحة على مستوى الولاية و خارجها.

كما تعرف الوالية تجربة حديثة و متطورة في إنتاج الطماطم ومن خلال الجدول تبين أن منتوج الطماطم عرف زيادة معتبر خلال السنوات المدروسة ، جعلت منها تحتل مكانة متقدمة في إنتاج الطماطم حيث بلغت 2398000 قنطان سنة 2019 بمعتدل نمو قدر 104% وهذه مقارنة بسنوات السابقة ، هذه الزيادة المعتبرة بفضل جهد الفلاحين على التنوعين و تطوير المحاصيل ووفرة الأراضي الفلاحية.

03- إنتاج التمور : تعد ولاية الوادي من بين الولايات الصحراوية الرائدة في إنتاج مختلف أنواع التمور و تأتي في مقدمتها الغرس و دقلة نور.

ومن خلال الجدول تبين لنا أن إنتاج التمور في الولاية الوادي عرف نمو سريعا و متواصلا خلال سنوات الدراسة حيث أنتج حوالي 1002752 قنطار سنة 2019 مقارنة بحجم الإنتاج سنة 2000 حيث زاد بمعدل نمو بـ 2 % ، مما يترجم ذلك بمدى حرص الفلاحين و الدولة للحفاظ و تطوير النخيل المسقي بالولاية .

04-إنتاج الفول السوداني و التبغ : تعد محاصيل الفول السوداني و التبغ من المحاصيل الصناعية الرائدة على مستوى ولاية الوادي ، و من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج الفول السوداني يعرف تذبذبا خلال سنوات السابقة قبل 2009 إذ عرف أقل كمية منتجة بحوالي 5840 قنطار سنة 2005 بعدما كانت الكمية المنتجة 11420 قنطار سنة 2003 بمعدل إنخفاض 96 % ليصل 8916 قنطار سنة 2011 .

وسجلت السنوات الأخيرة إستقرار في كمية المنتجة للفول السوداني ليصل إلى 104805 قنطار سنة 2019، أما بالنسبة للتبغ فعرفت الكمية المنتجة تزايدا معتبرا خلال الفترة (2000 – 2009) إذ قدرت بـ 28290 قنطار في نهاية المرحلة لتشهد السنوات الثلاثة الأخيرة تزايد مستمرا لتصل 43965 قنطار سنة 2019 والتي تمثل أكبر كمية منتجة خلال فترة الدراسة .

05- الإنتاج الحيواني : تضم الثروة الحيوانية في الولاية : الأغنام ، الماعز ، الأبقار ، و الدواجن ، و الذي يشكل جزء مهم من الإنتاج الفلاحي ، سواءا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي ، أو من حيث مساهمته في تغطيته الإحتياجات الإستهلاكية للسكان.

وبالإعتماد على معطيات الجدول نلاحظ أن الولاية الوادي شهدت تطورا ملحوظا في إنتاج اللحوم الحمراء التي عرفت تزايدا كبيرا خاصة خلال السنوات الأخيرة ، حيث بلغ حوالي 105624 قنطار سنة 2012 ، ثم إرتفع سنة 2019 ليصل إلى 59000 قنطار.

أما اللحوم البيضاء من جهة أخرى فقد لاحظنا أن كمية الإنتاج متذبذبة خلال الفترة (2009 – 2012) حيث وصلت الكمية المنتجة إلى 6441 قنطار سنة 2009 ليعر ف بعدها تراجع الكمية المنتجة إلى 3229 قنطار سنة 2010 ، ثم شهد زيادة سنة 2011 بقيمة 6314 قنطار للتراجع خلال سنة 2012 لتصل 5759 وبداية من 2013 عرف إنتاج اللحوم البيضاء تطورا ملحوظا ليصل 54890 قنطار سنة 2019 .

و يعود هذا التحسن في كمية اللحوم البيضاء و الحمراء ، إلى الإجراءات المتخذة من طرف المربيين لحرصهم على رفع الإنتاج من خلال التركيز على علف الماشية المحسنة ، وكذا دعم الحكومة و تشجيعها للقطاع الخاص على الإستثمار.

2- مساهمة الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي في الناتج المحلي و الإجمالي :

لقد سمح تطور الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني خلال سنوات الدراسية بتحقيق نتائج إيجابية من حيث القيمة و الكمية.

أي أن إرتفاع الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة و الكمية يعتبر مؤشرا جيدا على القطاع الفلاحي المحلي ، لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية في تغطية الإحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية ، و بالتالي إمكانية المساهمة الولاية في الأمن الغذائي الوطني و إستدامته ، حيث إن قيمة الإنتاج الفلاحي قدرت بحوالي 212 مليار دج للموسم 2018/2017 ، أما في موسم 2013/2012 فقدر بحوالي 132 مليار دج أي بنسبة تطور تقدر بحوالي 60 % ، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا.

عرف القطاع الفلاحي إزدهارا ملحوظا خلال السنوات الثلاث الأخيرة و لمعرفة دور مساهمة ولاية الوادي في إنتاج الفلاحي الوطني بشكل أدق ، سيتم تحليل الإنتاج الفلاحي في الولاية بين مواسم مختلفة لأهم المحاصيل الفلاحية الإستراتجية و ترتيب مستوى الإنتاج وطنيا كما هو موضح في الجدول :

الجدول رقم (12) : تطوير المحاصيل الفلاحية خلال المواسم بولاية الوادي و تصنيفها وطنيا

المحاصيل	2013/2012	2016/2015	2018/2017	2019/2018	تصنيف
المحاصيل الحقلية	13.3 مليون قنطار	15.2 مليون قنطار	16.2 مليون قنطار	17.4 مليون قنطار	الأولى وطنيا
التمور	2.1 مليون قنطار	2.53 مليون قنطار	2.73 مليون قنطار	2.75 مليون قنطار	الثانية وطنيا
البطاطا	10.8 مليون قنطار	11.8 مليون قنطار	11.36 مليون قنطار	12.14 مليون قنطار	الأولى وطنيا
الطماطم	543 مليون قنطار	1.78 مليون قنطار	2.16 مليون قنطار	2.39 مليون قنطار	الخامسة وطنيا
الفــول السوداني والتبغ	40 ألف قنطار	91 ألف قنطار	140 ألف قنطار	148 ألف قنطار	الأولى وطنيا
الحبوب	216 ألف قنطار	529 ألف قنطار	302 ألف قنطار	302 ألف قنطار	
اللحوم الحمراء	109.9 ألف قنطار	148.8 ألف قنطار	152.6 ألف قنطار	159 ألف قنطار	
اللحوم البيضاء	15.4 ألف قنطار	38.8 ألف قنطار	63.1 ألف قنطار	67.8 ألف قنطار	

المصدر : حمزة بالي ، زوبيدة محسن ، أحمد تي ، مرجع سبق ذكره، ص : 839.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ولاية الوادي تساهم بنسبة كبيرة في إنتاج الفلاحي الوطني وهذا بسبب القدرات الفلاحية التي تتصف بها الولاية.

إذ نلاحظ أن المحاصيل الحقلية تساهم بقيمة إنتاج قدرت بـــ 17.4 مليون قنطار مقارنة مع المحاصيل الأخرى حيث تحتل المرتبة الأولى وطنيا ، ثم يليها محصول البطاطس بإنتاج قدره بـــ 12.18 مليون قنطار على مستوى الولاية ، هي أيضا تحتل المرتبة الأولى وطنيا في حين وصل الإنتاج التمور إلى 2.75 مليون قنطار موسم 2019-2018 في الولاية ويحتل الأولى وطنيا.

ثم يليه إنتاج الطماطم بقيمة 2.39 مليون قنطار في الولاية ، تليها الحبوب التي قدرت قيمتها بـ 302 ألف قنطار ، أما اللحوم الحمراء فقدر إنتاجها بـ 159 ألف قنطار ، و بلغ إنتاج المحاصيل الصناعية (الفول السوداني والتبغ) 148 ألف قنطار الذي يحتل المرتبة الأولى وطنيا ، في حين وصل إنتاج اللحوم البيضاء إلى 64.8 ألف قنطار موسم 2019-2018.

وما نستنتجه أن الولاية الوادي تلعب دورا كبير في تحقيق الإكتفاء الذاتي على مستوى الوطني ، الذي يبقى رهانا كبيرا بالنسبة للجزائر للتقليص من حجم الواردات الغذائية ، ويجب الإعتراف بالنجاحات التي حققتها الولاية حتى الآن على هذا المستوى. ومع ذلك فإن هناك مساحة للتحسين بالنظر إلى المؤهلات الفلاحية الكثيرة والإمكانيات الطبيعية المتاحة (مثل الأراضي و المياه الجوفية) في هذه المنطقة ، إذ تم تطبيق سياسات أفضل واتخذت إجراءات لدعم الفلاحين ، الأمر الذي يؤهل ولاية الوادي لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

ثالثا : مساهمة الفلاحة في تطوير الاقتصاد الوطني

لقد لعبت الفلاحة الصحراوية دورا هاما في تطوير الإقتصاد الجزائري ، وهذا من خلال مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي و توظيف اليد العاملة للقضاء على البطالة.

1.المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي :

بحيث يمكن حصر مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء وسد حاجات المجتمع.

الجدول رقم (13): نسبة الإكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة (2016-2018)

(طن)

السنوات	الإنتاج	الصادرات (بالآلف)	الواردات (بالآلف)	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي
2016	52880	4.6	13331.6	13855.8	% 3.81
2017	57000	0.5	12892.7	13462.2	% 4.23
2018	30288	1.2	16734.6	17036.28	% 1.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد39.
-الجدول رقم 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ،أن الإكتفاء الذاتي من محصول الحبوب في ولاية الوادي لم يتجاوز نسبة 4.23 % ، وهي نسبة ضعيفة جدا لاتعبر عن المن الغذائي لهذا المحصول كون الجزائر تعتمد على استيراد الحبوب لتلبية احتياجاتها الغذائية ،مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية وأزمات الاسعار ، كذلك يتسم حجم الإنتاج الفلاحي بعدم الاستقرار والتقارب بين مختلف المحاصيل ، مما يجعل الحفاظ على الأمن الغذائي ضروريا لتجنب تفاقم الفجوة الغذائية ، لذلك يجب العمل على تطوير الفلاحة وتحسين الإنتاجية والاستدامة لتحقيق المن الغذائي والتخفيف من الاعتماد الكبير على الاستيراد.

الجدول رقم (14) : نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول البطاطا خلال الفترة (2016-2018)

(طن)

السنوات	الإنتاج	الصادرات (بالآلف)	الواردات (بالآلف)	المتاح للاستهلاك	االإكتفاء الذاتي
2016	1118000	2.6	87.2	11264.6	% 99.24
2017	1153000	0.8	141.7	11670.9	%98.79
2018	1136000	0.8	110.4	11469.6	%99.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد39.

-الجدول رقم 11.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) : أن منتوج البطاطا في ولاية الوادي حقق اكتفاءا ذاتيا نسبة مرتفعة وصلت الى 99.04% وهذا راجع للاهتمام الكبير من قبل الفلاحين بمحاصيل الخضراوات وتحسين المساحات الفلاحية المخصصة لذلك ، وتعتبر هذه الزيادة في نسبة لاكتفاء الذاتي تحسنا هاما للقطاع الفلاحة حيث انها تقل من الاعتماد على المستوردات الفلاحية الخارجية وتحسن سيولة العملة في الاقتصاد الوطني ،وبشكل عام فإن تحسين الأداء في محصول البطاطا يدعم الاستثمار ويعزز نمو الاقتصاد المحلي.

الجدول رقم (15) : المنتجات الفلاحية المراقبة والموجهة للتصدير لولاية الوادي (2019-2024) بالنسبة للسنة 2024 موقوفة مارس 2024

المنتوج (قنطار)	2019	2020	2021	2022	2023	2024	الإجمالي الكلي
باذنجان					35.02		35.02
بصل	11465.10	5210.00		650.00		1050.00	18375.10
بطاطس	28371.40	13556.00	1406.00				43333.40
بطيخ احمر واصفر			236.16				236.16
تمور	144494.18	16910.30	17952.11	13394.56	29572.98	14415.00	236739.13
ثوم	515.00						515.00
جزر				130.20	0.02		130.22
خيار					0.02		0.02
طماطم		15.84		360.00		130.00	505.84
فاصوليا	/	/	/	/	/	/	/
فلفل	33.00	79.20			0.03	140.00	252.23
فلفل حلو					40.02	150.00	190.02
فول سوداني	240.00	112.00	120.00				472.00
قنطس		0.50	104.62		64.80	65.00	234.92
كوسة					28.02		28.02
لفت					0.02		0.02
ملفوف						250.00	250.00
يقطين					220.00	220.00	640.00
الاجمالي الكلي	185318.68	35883.84	19818.89	14534.76	29960.92	16420.00	301937.09

المصدر: من اعداد الطالبتين باالاعتماد على مديرية الفلاحة لولاية الوادي 2024 .

2. مساهمة الفلاحة في سياسة التشغيل :

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي مصدر اهتمام كبير خاصة مع زيادة نسبة البطالة وانتشار الآثار السلبية التي ترتبط مع هذه الظاهرة ، وتعد السياسة الاقتصادية وخاصة في الجزائر هي أداة الأساسية للتغلب على هذه المشكلة ن ويتطلب تركيز على القطاعات الحيوية والإستراتيجية التي تساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توفير لفرص العمل ،وتتضمن هذه الخيرة عدة جوانب نذكر منها :

- توفير فرص العمل : يعتمد الاقتصاد الصحراوي بشكل كبير على الفلاحة ، حيث يزرع الفلاحون المحاصيل الفلاحية التي تحتاج الى العمل اليدوي ، وبالتالي توفر الفلاحة فرص عمل للعمالة المحلية.

- تطوير مهارات العمالة :يتطلب العمل في الفلاحة مهارات معينة ، مثل القدرة على العمل الجاد والصبر والمرونة في التعامل مع الظروف الصعبة ، وهذا يساعد في تطوير اليد العاملة وزيادة فرص العمل في المستقبل.
- زيادة الإنتاجية :تعد الفلاحة مصدرا رئيسيا للإنتاج الفلاحي في المناطق الصحراوية ، من خلال تطوير تقنيات الفلاحة وتحسين جودة المنتجات وبالتالي زيادة في الإنتاجية حيث يتم توفير فرص عمل أكثر وتحسين مستوي دخل الفلاحين.
- تحسين الاقتصاد المحلي : يؤدي توفير فرص العمل في الفلاحة الصحراوية الى زيادة الإنتاج المحلي وتحسين المستوي المعيشي لسكان المنطقة.

وبالتالي يمكن القول أن الفلاحة تساهم في امتصاص نسبة البطالة في الجزائر مقارنة مع القطاعات الأخرى.

3.مساهمة الفلاحة في الإنتاج الحيواني الوطني :

إن الفلاحة الحيوانية تساهم في الإنتاج الوطني حيث تأتي على راس هذه المساهمة تربية الإبل نظرا للمناخ الصحراوي التي تتميز به المنطقة ويلائم هذه السلالة ، غير ان هذه المساهمة تراجعت سنة 2012 وقدرت بـ 93.14 % وتساهم الولايات الصحراوية كذلك بسلالة الأغنام التي قدرة نسبتها سنة 2012 بـ 17.59 % ، والماعز التي قدرت بـ 36.46% حيث عرفت تراجعا مقارنة بالفترة 2006-2009 ، كما ساهمت الفلاحة الحيوانية بسلالة الخيول التي ارتفعت نسبتها في الفترة 2011-2012 وقدرت بـ 14.09 % ن أما فيما يخص الأبقار فنلاحظ أن الولايات الصحراوية لا تساهم بنسبة كبيرة مقارنة بباقي السلالات نظرا لعدم ملائمة المناخ لهذا السلالة ،حيث قدرت نسبة مساهمتها سنة 2012 بـ 1.85% وبالتالي تراجعت مقارنة بالسنوات الماضية.

4.مساهمة الفلاحة في الإنتاج النباتي الوطني :

ان الفلاحة تساهم في الانتاج الوطني ، وتأتي على راس هذه المساهمة التمور بطبيعة الحال حيث قدرت نسبة مساهمتها بـ 98.57 % في الفترة 2010-2012،كما تساهم الفلاحة كذلك بالمنتجات التي تحققها الفلاحة البلاستيكية والمتمثلة في مجموعة الخضر ، حيث عرفت مساهمة الولايات الصحراوية بهذه المنتجات ارتفاعا متسلسلا وصل الى 47.80% في الفترة 2010-2012 ، وتجدر الإشارة الى أن ولاية بسكرة لوحدها ساهمت في هذه الفترة بـ43.30 % وهي نسبة مهمة في الإنتاج الوطني ، وبالتالي تقدر نسبة مساهمة باقي الولايات بـ 4.50% وعليه القول أن ولاية بسكرة لها تأثير كبير على الإنتاج الوطني من حيث الفلاحة البلاستيكية ،وقد عرفت نسبة الخضر المحققة من خلال الفلاحة الحقلية التي تساهم بها الفلاحة كذلك ارتفاعا ، حيث ارتفعت هذه النسبة الى 17.95% في الفترة 2010-2012 ، تعد هذه النسبة خاصة وأن هناك إمكانيات لتطوير وتوسيعها مما يساعدها على تحسين وزيادة الإنتاج الوطني من حيث الخضر ،كما تساهم الفلاحة في الإنتاج الوطني بالحبوب الشتوية والصيفية ، مثل : التين ، الفواكه ذات نواة والحبيبات ، الكروم ، الزيتون ، وبقدر ضئيل من الحمضيات من المتوقع أن ترتفع نظرا لارتفاع

الإنتاج في السنوات الأخيرة خاصة في –ولاية غرداية – بالإضافة إلى البقول ، وعليه يمكن القول أن الفلاحة تساهم في الإنتاج الوطني ولو بقدر ضئيل ، ومن الممكن أن تتطور وترتفع هذه المساهمة بشكل أكبر إذا تم اتخاذ الإجراءات وتوفير الإمكانيات التي من شأنها رفع مستوى الفلاحة وتحدي العراقيل التي تحول دون تطورها .[1]

[1]–ندى الدايخ ، هند نوري مرجع سبق ذكره ،صص:59-60 .

خلاصة الفصل الثاني :

تناولنا في ها الفصل دراسة تحليلية لأثر الدعم الحكومي على تطور القطاع الفلاحي في الجزائر ثم قمنا بالشارة للولاية الوادي لنلاحظ أثر الدعم فيها خلال الفترة مابين 2010-2024 ، وقمنا بعرض وتحليل النتائج المتحصل عليها انطلاقا من مجموعة من الجداول والإشكال ن وذلك من خلال ثلاث مباحث الاول بعنوان :القطاع الفلاحي في الجزائر ، والمبحث الثاني :برامج ترقية قطاع الفلاحي ، والمبحث الثالث : اثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة بولاية الوادي والتي بدورها قمنا بتقسيمها الى مطالبين ومن اهم النتائج المتحصل عليها لاحظنا بان القطاع الفلاحي تساهم بجزء كبير في الاقتصاد الوطني ،إلا انها لازالت تعاني من مشاكل وصعوبات وجب على الحكومة وضع طرق وإجراءات لمواجهتها.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي ،احد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ،اذ تعتبر الفلاحة مصدر الرزق لمعظم السكان ن فضلا عما يساهم به من دعم على المستوى الوطنى ،وتوفير الإمكانيات الازمة للنمو وازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فبعد استرجاع السيادة الوطنية ، عرف القطاع الفلاحي الجزائري وضعا متدهورا ، دفع الحكومة الى الاشغال بهذا القطاع ، من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات ،تتمثل في المخططات والبرامج التنموية لتقديم مساعدات وتسهيلات لناشطين بالقطاع الفلاحي إضافة الى مواكبة التطورات الخاصة في العالم الخارجي.

أولا : فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها من الجانبين النظري والتطبيقي اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها بالنحو التالي :

إختبار صحة الفرضية الأولى :

من خلال الفصل اللأولى وجدنا أن الدعم الحكومي الفلاحي مساهمة مالية مقدمة من طرف الحكومة مباشرة للفلاحين بغية تحقيق منفعة ،وكذا تخفيف الاعباء والحفاظ على أسعار السلع والخدمات الفلاحية، وهذا يؤكد صحة الفرضية الاولى.

إختبار صحة الفرضية الثانية :

التي مفادها "خضوع القطاع الفلاحي للعدة إصلاحات منذ الاستقلال ودخول اقتصاد الجزائري اقتصاد السوق، يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية بان الحكومة انتهجت عدة إصلاحات منذ الاستقلال بداية بمرحلة التسيير الذاتي 1962-1982 وصولا الى برامج الدعم الحكومي الفلاحي من 2000-2019 ودخول الجزائر في اقتصاد السوق في سنة 1990 ضمن برنامج الإصلاح الموجه للقطاع الفلاحي.

إختبار صحة الفرضية الثالثة :

التي مفادها "لسياسات الدعم الحكومي اثر على تحسين عوامل الإنتاج والانتاج في القطاع الفلاحي"، تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال الإحصائيات التي تناولنها في الدراسة حيث كان لها السياسات دور كبير في تطوير عوامل الإنتاج وزيادة النتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي.

ثانيا :نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية

- ✓ تعد سياسة الدعم الحكومي من اهم مصادر التمويل القطاع الزراعي في الجزائر ،وهذا ما يؤثر إيجابيا على النشاط الفلاحي.
- ✓ اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية التسعينات من خلال تطبيق المخطط للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي.
- ✓ القطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب الدعم بكل الوسائل وتحويله الى قطاع رئيسي مع إعطاء الأولوية.
- ✓ تتميز الجزائر بجملة من المقومات ، التى تؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي ، عند الاستغلال الأمثل لها.
- ✓ يختلف قطاع الفلاحي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من حيث التعقيد في النتاج والتوزيع مما يجعله يحظى باهتمام كبير خاصة أنه مصدر الرئيسي للغذاء.
- ✓ جاء البرنامج الخماسي 2015-2019 كخارطة طريق تسعى وزارة الفلاحة لتطبيقها من اجل الوصول الى اهداف محددة في مطلع 2020.
- ✓ للدعم الحكومي المقدم للنشاط الفلاحي بولاية الوادي ، اثر كبير في زيادة المساحة الفلاحية المستصلحة حيث انتقلت سنة 2009 من 5659 قنطار الى 103000 سنة 2018 ، كما أن أثر الدعم الحكومي يظهر جليا في تطور الحجم الإنتاج وتعدد أنواع المحاصيل ، بالرغم من المناخ الجاف السائد بالولاية.
- ✓ رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية الفلاحة بولاية الوادي ،إلا انها لا تزال غير كافية لاستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها الولاية (استصلاح الأراضي ،استخراج المياه الجوفية للسقي)، وهو ما يتطلب مواصلة الدعم الحكومي للفلاحة بالمناطق الجافة وشبه الجافة ، بالقدر الكافي حتى يتحقق أهداف القطاع الفلاحي الوطني (الاكتفاء الذاتي ، المن الغذائي ،المساهمة في الناتج المحلي الجمالي ، وكذلك تنويع الاقتصاد).

ثالثا : توصيات

من اهم التوصيات التي يمكن ادراجها بعد دراسة هذا الموضوع هي مايلي :

- ✓ زيادة تعمق في الإصلاحات المنتهجة لتطوير للقطاع الفلاحي ولمعالجة المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي.

- ✓ وضع جهاز مراقبة لأموال الدعم وتتبع مسارها منذ البداية حتى نهاية لاستفادة الفلاح منها ويجب ان تتم العملية بكل شفافية ووضوح وذلك لضمان لاستفادة الأطراف الحقيقية من الدعم وليحقق الأهداف والإغراض التي وضع من أجلها.
- ✓ إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم عللى خدمة القطاع الفلاحي.
- ✓ ضرورة تشجيع برامج التدريب والتثقيف الفلاحي للعاملين والفلاحين في القطاع من خلال انشاء معاهد لتكوينهم وعمل تنشيط دورها في الميدان.
- ✓ إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي.
- ✓ استغلال الاراضي الصالحة للزراعة والتوسع فيها من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب.
- ✓ ضرورة البحث عن المحاصيل المناسبة للفلاحة والعمل على تطويرها وتحسين كمية ونوعية المحاصيل المنتجة.
- ✓ ضرورة تحسين البنية التحتية للفلاحة من خلال توفير مصادر المياه والكهرباء.
- ✓ ضرورة تقديم الإعفاءات الضريبية للفلاحين والشركات المنتجة للمحاصيل لتشجيع المزيد من الاستثمار في القطاع.

آفاق الدراسة : يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الخصبة للبحث والتداول العلمي وقد فتحت هذه الدراسة أمام اهتماماتنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محل لدراسات مستقبلية.

- ✓ دراسة العلاقة بين الدعم الحكومي والقطاع الفلاحي بشكل معمق أكثر لتوضيح العلاقة الحقيقية القائمة بينهما.
- ✓ مساهمة البحث العلمي في تطوير الفلاحة.
- ✓ دور الفلاحة في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص عمل في الجزائر.

قائمة
المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، سامح مُحَّد شهاب، "مبادئ الإقتصاد الزراعي"، بدون طبعة، الإسكندرية، 2018.
2. جواد سعد العارف، "الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3. جواد سعد العارف، "التخطيط والتنمية الزراعية"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.
4. علي جدوع الشرفات، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2012.
5. عنبر إبراهيم شلاش، "التسويق الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2012.
6. فؤاد غضبان، "التنمية المحلية ممارسون وفاعلون" ،الطبعة 01 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ، 2015.
7. مُحَّد محمود إبراهيم الديب، "الجغرافيا الاقتصادية"، الطبعة الخامسة، مكتب الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986.

II- الرسائل والأطروحات

1. إيمان معوش ،نسينة بورحلة ،"واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر " ، دراسة حالة تمويل مشوع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص الملية وبنوك ،جامعة البويرة، 2014 -2015.
2. بسمة زبيحة ، "تقدير الطالب على العمل للقطاع الزراعي 1990-2015" ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي 2016-2017.
3. بلطرش وفاء ، بن رجم ايناس ،"أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ميلة ، 2020-2021.
4. بن الحبيب طه ، "أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح" ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011-2012.
5. دندن فتحي حسن، "تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنماوية"، من 2000-2014 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2015-2016.

6. زاوي بومدين، "التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة معسكر، الجزائر ، 2015-2016.

7. زكرياء جرفي، "أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة-الجزائر، 2019-2020.

8. زهية قرامطية ،"محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الالفية الثالثة —حالة الجزائر —"، طالبة دكتوراه ، جامعة البليدة 2.

9. سالت مُحَّد مصطفى، "التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي ، كلية العلوم الدقيقة ، وعلوم الطبيعة والحياة ، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2016-2017.

10. سفيان عمران، "ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر ، 2014-2015.

11. سلطانة كتفي ،"تطبيق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج" ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ن جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

12. شويخي هناء ، "أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، دراسة تحليلية وتقيمية "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة بسكرة ، 2012-2013.

13. غردي مُحَّد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

14. فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

15. كاهنة سعودي ، "آفاق تطبيق القرض الرفيق في الجزائر دراسة حالة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مشداله (46)" ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال ، جامعة البويرة ،2018-2019.

16. كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، "إشكالية الأمن العذائي في الجزائر 2000-2019" ، مذكرة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدمة لقسم علوم السياسة بجامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2017-2018.

17. لخميس الواعر ، "البيع بالإيجار كآلية لتمويل قطاع الفلاحي الجزائري ، دراسة حالة BADR عين مليلة ،DSA- BARD أم البواقي" ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك ، جامعة ام البواقي ، 2014 -2015.

18. لخميسي لواعر، "دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة ولايتي ام البواقي وخنشلة فترة 2000-2016 "، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تخصص دراسات مالية ، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية ، الجزائر ،2018-2019.

19. لطفي مخزومي ، "آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اللاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ،جامعة المدية ، الجزائر،2015-2016.

20. موسى رحموني ، "الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ 1983" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2000–2001.

21. مولاي علي هواري، "الفلاحة الدعم النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر ، الجزائر ، 2015-2016.

22. ندى الدايخ ،هند نوري ،" دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية دراسة حالة الجزائر –ولاية الوادي– " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة مميلة ،2023.

23. نور مُحَّد لمين ، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة –ولاية تيارت–" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012-2013.

24. أعموري كلثوم، بوشنة نادية، "برنامج التجديد الفلاحي والري وآثره على التنمية الفلاحية"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار 2009-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية– أدرار–الجزائر، 2016-2017.

III– الملتقيات

1. جدي عبد الحليم ، شرياق رفيق ، "التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع" ، مداخلة بعنوان استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي ، جامعة 8 ماي 1945 دون سنة نشر.

2. الدكتور مقدم عميرات ، مداخلة حول تحليل وضعية الإمكانيات الزراعية المتاحة وتحقيق الأمن الغذائي ، الملتقى الدولي حول الاقتصاديات الزراعة الفلاحية الصحراوية في الجزائر (المعوقات ،الفرص والآفاق) يومي 12-13 ديسمبر 2022 ، جامعة حمة لخضر بالوادي.
3. ربيع بوعريوة، "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" ، المداخلة الملتقى الوطني الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، يومي 24-25 ماي 2017، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.
4. زراري ليلى ، مريم زغلامي ، زكرياء جرفي ، "تقدير وتحليل دوال مردودية الإنتاج الفلاحي في المناطق الفلاحية – دراسة مردودية إنتاج التمور في ولايتي بسكرة والوادي خلال الفترة 2005-2017 ، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية 30-31 أكتوبر 2019، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
5. عدلان معطى الله ، مدير المصالح الفلاحية بالوادي ، مداخلة حول واقع الفلاحة بالوادي ، الملتقى الدولي حول الاقتصاديات الزراعة الفلاحية الصحراوية في الجزائر (المعوقات ،الفرص والآفاق)، يومي 12-13 ديسمبر 2022، جامعة حمة لخضر، الوادي.

IV- المجلات

1. أمال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر" ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23 ، الجزء الأول، أفريل 2018.
2. أهناني فاروق ،" استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ، المجلد 09 ، العدد 02 ،02 جوان 2018.
3. البشير عمارة ،"سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ،المجلد 5،العدد 02 ،الجزائر ، 2019.
4. حمزة بالي ، زبيدة محسن ، تي أحمد ، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة الوادي نموذجا خلال الفترة (2000-2019)"، مجلة الباحث ،العدد 20(01)، الجزائر.
5. رابحي بو عبد لله ، الفلاحة كرهان لتحقيق وإحداث التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر للفترة 2000-2017 أنموذجا –المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية ، المجلد 12 ، الجزائر، 2021.
6. زاوي بومدين ،سليمان براضية ،"سياسة الدعم الفلاحي بالجزائر ،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي" ، جامعة مسيلة ، العدد 02 ،سبتمبر 2017.
7. زكرياء جرفي ، الناصر بوطيب، "دور الزراعة في تحقيق التنمية الإئتصادية في الجزائر – ولاية الوادي نموذجا"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد 02، العدد 02،الجزائر،2019.

8. زكرياء جرفي ، آمنة سفيان ، وسيلة السبتي ، "دور برامج الدعم الفلاحي في ارقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 ، العدد 01 ، مارس 2020.

9. زهير صيفي ، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج" ، 2014، assiutjagric ، n04.

10. سفيان خير الدين ، معطى الله عمران ،"محاولة تقييم أداة السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000-2013 "،مجلة الحقيقة ،العدد13.

11. سي مُحَّد كمال ، "تقديرات اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر "، دفاتر MECAS ،المجلد 15 ، العدد 02 ،الجزائر ،2019.

12. صادق الهادي ، عمار عمري ، "قطاع الفلاحة في الجزائر ، مفارقة وفرة المواد والإمكانيات ، وضعف الآداء ، محدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني ، 2000-2016" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العددالإقتصادي 30 (02) ،دون سنة نشر.

13. عبد الحميد بوحموة ، "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 ، وآثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 06 ،2006.

14. كريمة قرابسي، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي إنعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد 10 ، العدد 01، 2019.

15. مُحَّد غردي ، نصر الدين بن نير ، "تطور السياسات الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها" ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد 10.

16. مريم زغلامي،"آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي تطويره في الجزائر دراسة حالة تبسة "، مجلة البديل الاقتصادي ، العدد 7،الجزائر.

17. مهدي سهر غيلان ،" دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق "، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 05 ،العدد02، العراق ،2007.

18. نورة منصوري ، "معالجة أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر" ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، عدد15 ، دون سنة نشر.

19. وداد طالبي ، "دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000-2018 "،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 31 ديسمبر 2020.

20. يوسف باهي، زهير عبيدة ، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة 2005-2019" ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 04، العدد 01 ، الجزائر ، 2021.

21. هدى بن مُحَّد ، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 " ، مجلة كلية السياسة والإقتصاد ، العدد 05 ، يناير 2020.
22. رحال فاطمة، طويل حدة، "دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019.

V-التقارير والتصريحات

1. المجلس الاقصادي والاجتماعي ، إشكالية التنمية الفلاحية ، دورة 14 ،2000.
2. مُحَّد عبد الكريم منهل العقيدي ، "سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانظام الى المنظمة العالمية "، دراسة قطرية المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بغداد ، العراق ، 2008.
3. مُحَّد علي مُحَّد، "مؤشرات الدعم الزراعي وتقديرات دعم المنتج تقديرات الدعم الكلية "، المركز الوطني لسياسات الزراعية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، 2008.
4. المخطط الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، "الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الأول من سنة 2000" ، الدورة العادية 16 ،2000.
5. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، "الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز"، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998.
6. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، "نظام دعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والتنمية الريفية 2001.
7. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، "نظام دعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والتنمية الريفية 2000".
8. المنظمة العالمية للتنمية الزراعية ، "دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية" ، الخرطوم، 2009.
9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني ، 2001.
10. مديرية الفلاحة لولاية الوادي 2024.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد39.

VI– المواقع الإلكترونية

1. جمعية المهندسين مقال متاح على الرابط : http://alfssosiation-biogspot.com:2012:10blog-post-9277-html le 13/02/2023, a 22:47
2. عمر بسعود ،ترجمة على عبد القادر شرشار ، الفلاحة في الجزائر من الثورة الزراعية الى الاصلاحات اللبيبرالية (1963-2002)، المجلة اللكترونية انسانيات.
3. مراد الشوايكة ،"أهم الثروات الطبيعية في الجزائر"، مقال متاح على الموقع الالكتروني،04 ماي 2021،12.53.
4. مصطفى عبد الحميد أبو العنين، وأبو مسلم علي شحاتة، أبو زيد القرقاري، "تقييم دور الإرشاد الزراعي في مواجهة المخاطر الزراعية من وجهة نظر الزراع بمحافظة الإسماعلية"، متاحة على الموقع الإلكتروني: http://ajas.journal.ekb.eg,consulté le 25/02/2023, à 20:00
5. الموسوعة المدرسية :2013/11/25،متاح على الموقع الإلكتروني 23،22:28 ماي 2024 https://encysco.blogspot.com
6. بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني (http://data.albankaldawli.org.02 mai 2021. 10:45).

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- Bouri chaouki, "les politique de développement agricole, le cas de l'Algérie «impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique»", thèse de doctorat, science de gestion, oran, 2011.